SECOND
AIN SHAMS UNIVERSITY INTERNATIONAL CONFERENCE
ON
ENVIRONMENTAL ENGINEERING
April 10-12 2007

نحو إعادة لاستراتيجية السياسة القومية للتنمية الحضرية في مصر(*)

دكتور/ حمدي كمال هاشم

جماعة المهندسين الاستشاريين
hhashem@ecgsa.com

الكلمات الدالة: البيئة الحضرية/ النمو الحضري/ سياسات التنمية الحضرية/ التخطيط القومي.
اختصارات: NUPS (دراسة السياسة القومية للتنمية الحضرية NATIONAL URBAN POLICY STUDY)

الملخص:

حجبت وزارة الإسكان أسانيد ضبط مسارات السياسة القومية للتنمية الحضرية، التي أعدت خلال المدة من 1980 - 1982 بمرجعية علمية متعمقة وخبرة استشارية محلية وعالمية لتوجيه وإدارة النمو الحضري فى مصر حتى سنة 2000، بتمويل مشترك مع وكالة التنمية الدولية الأمريكية. وقد تم البحث عن تقارير NUPS فوجد أنها لم تصل إلى مراكز الأبحاث المتخصصة أو الأخرى ذات الصلة بموضوع التنمية الحضرية سواء فى الجامعات أو المعاهد البحثية أو الوزارات والهيئات المختلفة، وبذلك فقدت الدراسة الحد الأدنى من الانتشار العلمي المطلوب لتعظيم الاستفادة منها.

ويدخل المردود السلبي لذلك السلوك الحكومي ضمن ما يعرف بالفقد الاقتصادي، وهذا فقد اقتصادي من نوع خاص يتعلق بمردود إيجابي لدراسة علمية تطبيقية تمس الأمن القومي المصري، والفقد الاقتصادي بالمفهوم الضيق يتمثل فى التكلفة الفعلية للدراسة بما فى ذلك استهلاك القرض الأجنبي وأما المفهوم الواسع فيتمثل فى قيمة تلك المنافع التي كان من المتوقع أن تعود على الدولة وسكان مصر فى حالة الأخذ بالتوصيات والإجراءات الفنية والقانونية والإدارية للدراسة.

ويهدف هذا البحث إلى تشخيص الحالة الراهنة للعمران الحضري فى مصر، بعد مرور ربع قرن على الانتهاء من NUPS وذلك تمهيداً لإعادة الطرح العلمي لتلك الدراسة، مع التركيز على بعدها البيئي فى المحافظة على رقعة الأرض المنـزرعة عند اختيار مراكز النمو والجذب الحضري والتوطن الصناعي فى مصر، مع أخذ ثلاثة أبعاد هامة أخرى فى الاعتبار وهى: التكنولوجي لتداول المعلومات والنووي لتوليد طاقة الكهرباء والاقتصادي ـ الاجتماعي لعدالة التوزيع بين الأفراد والأقاليم. وبذلك يتحقق هدف إعادة تلك الدراسة الهامة إلى وضعها التاريخي بين دراسات التنمية العمرانية فى مصر.

مقدمة:

اقترب العالم من مناصفة بين سكان الحضر وهؤلاء السكان الذين مازالوا يقطنون الريف، حيث يزداد الاتجاه وضوحا نحو عالم يكرس هيمنة المدينة فى العمران البشرى. ولكن المد الحضري يتسع على نحو جائر وحتمي وبلا ضوابط تتحكم فيه، بصورة لا تساعد على استدامة تلك العلاقة العضوية بين الريف والحضر للحفاظ على التوازن العمراني ـ البيئي، وذلك لشدة ارتباط النمو الحضري بالنمو الاقتصادي المشوب بالاضطرابات نتيجة الاتجاه نحو عالمية الاقتصاد. ومن المنتظر أن ترتفع نسبة سكان الحضر إلى 61 % من سكان العالم بحلول عام 2025،[1] هؤلاء السكان الذين يشكلون أكثر من 5.2 بليون نسمة ويعيش غالبيتهم فى المدن العظمى المتضخمة بدول الجنوب.

تواجه المدن ـ بوجه عام ـ صعوبات تعكس "عدم المساواة الاجتماعية والتخلف الاقتصادي وقصور الإدارة وفسادها وردود الفعل الاجتماعية والنفسية للهجرة الداخلية وعدم استقرار العمالة".[2] حتى تحولت تلك الصعوبات إلى مشكلات وقضايا شديدة الصلة بعشوائية النمو الحضري، التي لا تخلو من انعكاسات مؤثرة فى نوعية البيئة المحيطة، أياً كانت طبيعتها الجغرافية وإن كانت تختلف فى آثارها البيئية. ويمثل مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الذي انعقد بمدينة فانكوفر الكندية فى عام 1976، أول تجمع عالمي لدراسة ومناقشة مشكلات وقضايا التنمية الحضرية. ومن هنا يأتي ذلك الفرق النوعي الكبير فى الرؤية والتعامل مع قضايا النمو الاقتصادي والحضاري بين الدول المتقدمة والأخرى المتخلفة، على رأس تلك الأسباب المؤدية إلى تفاقم مشكلات النمو الحضري بدول العالم الثالث.

حدثت الأزمة بمدن الدول المتخلفة، خلال مرحلة نموها العمراني السريع، نتيجة التخلي عن سياسات البعد الخدمى للسكان وتأجيل الاستثمار فى التخطيط للمستقبل، حيث تتركز جهود الحكومة فى التغلب على مجموعة التحديات والعقبات التي تؤخر مسيرتها نحو التقدم، ولاسيما رفع معدلات النمو الاقتصادي. ولا ريب أن عملية التنظيم المكاني فى العمران شديدة التأثر بحزمة السياسات الحكومية، بما توفره من تمويل مالي ـ اقتصادي قادر على تنفيذ استراتيجية مستقبلية للتنمية الحضرية على مستوى الدولة.[3] وهكذا تعانى مصر منذ السبعينيات، من القرن العشرين، من ظاهرة الامتدادات الحضرية (غير المخطط لها) ولاسيما فى مناطق الهامش الريفي ـ الحضري.

وأزمة المدن فى مصر أنها تضخمت على حساب أخصب الأراضي الزراعية وخلفت وراءها حزمة من المشاكل الحضرية ـ البيئية الحادة، وعلى رأسها أزمة الإسكان وليدة مرحلة الانفتاح الاقتصادي غير المخطط (من 1973 ـ 1982)، عفواً الانفتاح الاقتصادي العشوائي،[4] المرتبط بمقدمات التغير الإيديولوجي لمصر باتجاه النظام الرأسمالي (السوق الحر). وكانت هذه المرحلة السياسية بالغة الأثر على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والبيئية والصحية، حيث تواجه الحكومة معضلة تعثر جهود التنمية وغياب التخطيط الاقليمى بالإضافة إلى تزايد الضغط السكاني على المدن.[5]

ومن الثابت أن حركة النمو العمراني فى مصر بعشوائيته المفرطة، كانت وراء قرار تشكيل اللجنة العليا لتخطيط القاهرة الكبرى[6] فى عام 1965، وما تلاها من تشكيل اللجنة العليا للتخطيط الاقليمى والعمراني لمنطقة الإسكندرية[7]، وفى أعقابها اللجنة الدائمة لتعمير شاطئ خليج السويس[8] فى عام 1966، ثم تبلورت الفكرة فى إنشاء الهيئة العامة للتخطيط العمراني[9] فى عام 1973، لتتولى إرساء قواعد السياسة العامة للتخطيط العمراني وإعداد خطط وبرامج التنمية العمرانية فى مصر والتنسيق بينها وبين خطط وبرامج الإنتاج والخدمات العامة بصورة تخدم الحاضر وتكفى المستقبل.[10] ونعود لنقرر أن سياسة الانفتاح الاقتصادي قد أعطت لوكالة التنمية الدولية الأمريكية دوراً رئيسياً فى مصر، حيث كانت NUPS أحد ما مولته وشاركت فيه دولة الولايات المتحدة الأمريكية، لوضع وصياغة السياسات المستقبلية للتنمية الحضرية فى مصر.

ومن المؤكد أن NUPS (1980 - 1982) قد قامت بدورها المطلوب وأعدت الاستراتيجية المقترحة للتنمية الحضرية فى مصر، ولكن كانت وزارة الإسكان صاحبة المصلحة فى صدور تلك الدراسة وهي التي وقفت وراء حجبها،[11] فلم تصل إلى مراكز الأبحاث المتخصصة أو الأخرى ذات الصلة بموضوع التنمية الحضرية، سواء فى الجامعات أو المعاهد البحثية أو الوزارات والهيئات المختلفة، وبذلك فقدت الدراسة الحد الأدنى من الانتشار العلمي المطلوب لتعظيم الاستفادة منها. ويدخل المردود السلبي لذلك السلوك الحكومي ضمن ما يعرف بالفقد الاقتصادي،[12] وهذا فقد اقتصادي من نوع خاص يتعلق بمردود إيجابي لدراسة علمية تطبيقية تمس الأمن القومي المصري، والفقد الاقتصادي بالمفهوم الضيق يتمثل فى التكلفة الفعلية للدراسة بما فى ذلك استهلاك القرض الأجنبي، وأما بالمفهوم الواسع فيتمثل فى قيمة تلك المنافع التي كان من المتوقع أن تعود على مصر فى حالة الأخذ باستراتيجية السياسة القومية للتنمية الحضرية.

فى ظل ذلك الواقع المصري قد أهدرت الاستفادة من NUPS، غير أن وكالة التنمية الدولية الأمريكية، نفسها، قد أفادت من بيانات عن مدخلات ومخرجات بالغة الأهمية عن حالة مصر، من كافة النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى أبعادها الأفقية والرأسية.

وينقسم البحث الحالي إلى قسمين: يفند القسم الأول، الحالة الراهنة للعمران الحضري فى مصر ومناقشة وضع الاقتصاد المصري وأزمة التنمية وكذلك وضع العمران المصري وأزمته الاستراتيجية. بينما يهتم القسم الثاني بإعادة الطرح العلمي لمنظومة NUPS من خلال أربعة أبعاد هامة : البيئي للمحافظة على رقعة الأرض المنـزرعة والتكنولوجي لتداول المعلومات والنووي لتوليد طاقة الكهرباء والاقتصادي ـ الاجتماعي لعدالة التوزيع بين الأفراد والأقاليم. ثم خاتمة عن التنمية بين الضغط السكاني والفقر الاقتصادي وصولاً إلى تأكيد الأزمة بين التنمية والاستراتيجية فى مصر.

القسم الأول

الحالة الراهنة للعمران الحضري فى مصر

أولاً: الظروف السكانية والاقتصادية:

لتحديد الملامح السكانية والاقتصادية للعمران الحضري فى مصر، تم عرض لسكان الحضر وتوزيعهم بين المحافظات، واختيار تقسيماً للمحافظات حسب نسبة الحضرية (أكثر وأقل من40 %) الذي شكل مجموعتين للمقارنة تخدم تحليل الوضع الراهن للحضر، من حيث التوزيع المساحي للأرض المنزرعة ودرجة الحضرية والكثافة السكانية (الحسابية والفيزيولوجية) وتوزيع قوة العمل والمركب الصناعي وتوزيع الخدمات والمركب الاقتصادي وملامح الحرمان البشرى بين السكان والتنمية البشرية. ثم عرض لبعض الحسابات الاقتصادية القومية مع مناقشة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لزيادة أعباء الدين العام المحلى، وصولاً إلى تأكيد ذلك الوضع غير العادل للعمران بين الريف والحضر فى ظل غياب الاستراتيجية القومية للتنمية الشاملة. وذلك على النحو التالى:

- **سكان الحضر وتوزيعهم بين المحافظات**: يقدر عدد سكان مصر بنحو 68.2 مليون نسمة (فى يناير 2004) يسكن أكثر من نصفهم (57.5 %) فى الريف، بينما يشكل سكان الحضر النسبة المتبقية (42.5 %)، ومن الجدول رقم (1) وشكل رقم (1) تأتى المحافظات حسب نسبة الحضرية المقترنة بإجمالي السكان على مستوى المحافظة بالترتيب التالى:
  - 100 % (القاهرة/ الإسكندرية/ بور سعيد)
  - 72 % - 50 % (البحر الأحمر/ الجيزة/ شمال سيناء/ مطروح/ الإسماعيلية)
  - أقل من 50 % - 40 % (السويس/ جنوب سيناء/ الوادي الجديد/ أسوان/ القليوبية)
  - أقل من 40 % (الغربية/ دمياط/ الدقهلية/ أسيوط/ بنى سويف/ كفر الشيخ/ الشرقية/ الفيوم/ سوهاج/ قنا/ المنوفية/ البحيرة/ المنيا)

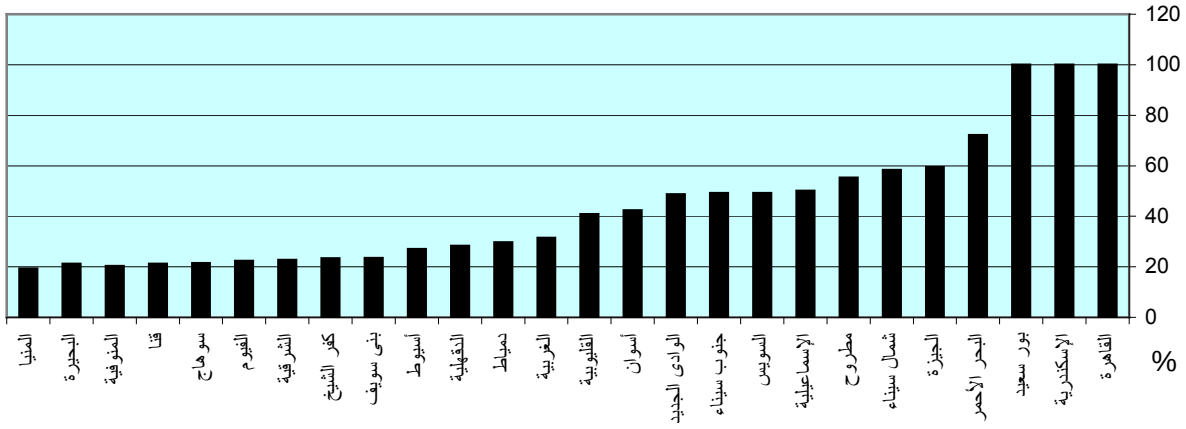

شكل رقم (1) **ترتيب المحافظات حسب نسبة الحضرية المقترنة بإجمالي السكان**

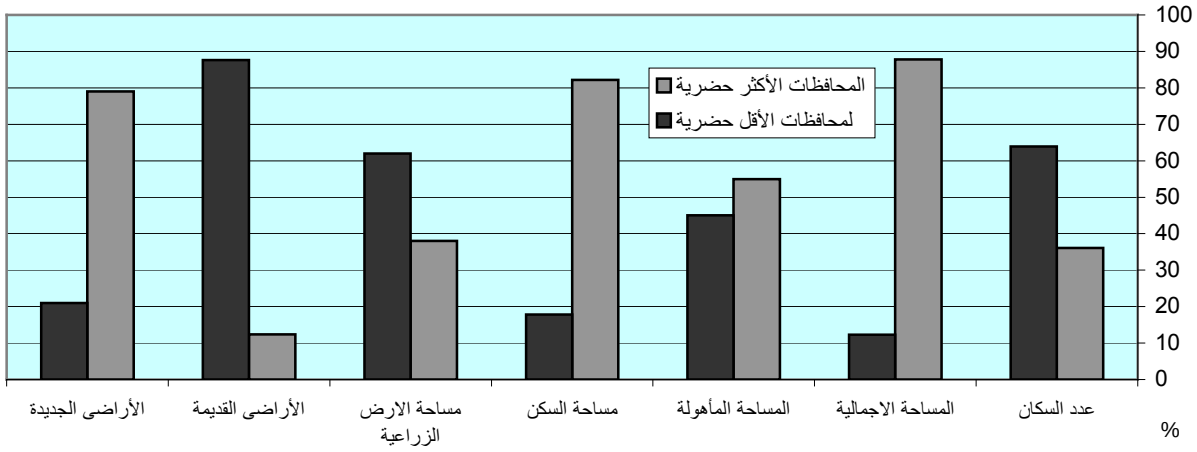

شكل رقم (2) **النصيب النسبي للمحافظات حسب نسبة الحضرية من عدد السكان والمساحة الإجمالية والمأهولة والسكن ومساحة الأرض الزراعية (القديمة / الجديدة)**

- **التقسيم حسب نسبة الحضرية**: مما سبق نجد أن حوالي ثلثي سكان الحضر (64.5 %) يتمركزون داخل ثلاث عشرة محافظة تزيد فيها نسبة الحضرية عن 40 % من جملة سكانها وتشمل أقاليم القاهرة الكبرى والإسكندرية ومدن القناة وأسوان والمحافظات الصحراوية فى سيناء ومطروح والوادي الجديد، وتشغل تلك المحافظات الأكثر حضرية نحو 88 %، 55 %، 82.2 %، من المساحة الإجمالية والمأهولة ومساحة السكن بمصر على التوالي، حسابات من جدول رقم (2) تظهر فى شكل رقم (2). بينما تستقطب بقية المحافظات التي تقل فيها نسبة الحضرية عن 40 % من جملة سكانها ما يزيد قليلاً عن ثلث سكان الحضر (35.5 %) وتشمل معظم محافظات الدلتا ومحافظات الوادي عدا أسوان (ثلاث عشرة محافظة)، وتشغل تلك المحافظات الأقل حضرية نحو 12 %، 45 %، 17.8 %، من المساحة الإجمالية والمأهولة ومساحة السكن بمصر على التوالي . وإن كانت المحافظات الأكثر حضرية قد تضخمت بما تشغله من المساحة الإجمالية ومن مساحة السكن وأثرت بذلك فى وضع تلك المحافظات الأقل حضرية التي جاءت هزيلة المساحة بسبب خلوها من أراضى الظهير الصحراوي، حيث جذبت الفئة الأكثر حضرية كل المحافظات الصحراوية بينما استأثرت الفئة الأقل حضرية بأغلب المحافظات الزراعية. ولكن عند المقارنة من حيث المساحة المأهولة بالسكان (المستغلة اقتصادياً) التي خلت من الأراضي الصحراوية (غير المستغلة اقتصادياً)، نجد أن الفرق بينهما لا يتعدى نسبة 10 %، وبذلك تأتى المساحة المأهولة بصورتها المقتربة من التساوي بينهما لترجح الأخذ بذلك الحد الحضري الفاصل بين المحافظات عند نسبة (40 %). الأمر الذي يظهر تقسيماً ثنائياً قد تساوت فيه مجموعتا المحافظات فى العدد، حسب التقسيم الإداري الحالي، وكذلك فى المساحة المأهولة بالسكان، بينما اختلفت فيما بينها من حيث ارتفاعها أو انخفاضها عن النسبة الحضرية الفاصلة.

والمدقق فى شكل رقم (3)، يرى أن مجموعة المحافظات الأقل حضرية قد اتخذت شكلين منفصلين، داخل ذلك المتصل من المحافظات الأكثر حضرية فى خريطة مصر، الأول شبه جزيرة تشكلت من محافظات الدلتا التي خرجت منها القليوبية، والثاني جزيرة قد شكلتها محافظات وادي النيل التي خرجت منها كل من الجيزة وأسوان. وبذلك يظهر التقسيم حسب نسبة الحضرية بالوضع التالى:

- **المحافظات الأكثر حضرية** (+ 40 %): القاهرة، الإسكندرية، بور سعيد، البحر الأحمر، الجيزة، شمال سيناء، مطروح، الإسماعيلية، السويس، جنوب سيناء، الوادي الجديد، أسوان، القليوبية.
- **المحافظات الأقل حضرية** (- 40 %): الغربية، دمياط، الدقهلية، أسيوط، بنى سويف، كفر الشيخ، الشرقية، الفيوم، سوهاج، قنا، المنوفية، البحيرة، المنيا.

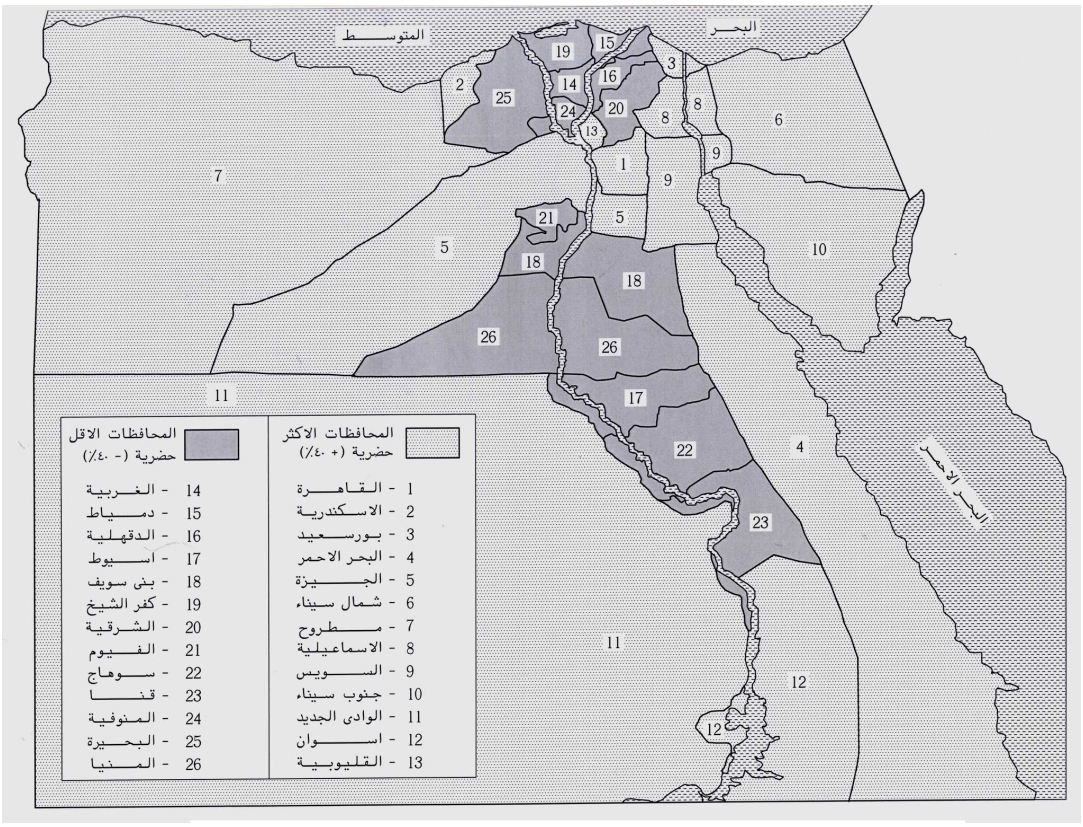

شكل رقم (3) **التقسيم الثنائي لمحافظات مصر حسب نسبة الحضرية**

- **التوزيع المساحي للأراضي المنزرعة**: نجد عند قراءة جدول رقم (3)، أن معظم المساحة المنزرعة من الأراضي القديمة (87.6 %) تقع بالمحافظات الأقل حضرية، بينما يقع ما تبقى منها (12.4 %) بالمحافظات الأكثر حضرية. أما الأراضي الجديدة فمعظمها (79 %) قد أضيفت بنطاق المحافظات الأكثر حضرية، فى حين كان نصيب المحافظات الأقل حضرية نحو 21 %، انظر شكل رقم (2). ولإيضاح ذلك نجد أن نسبة 58.4 % من تلك الأراضي الجديدة (حوالي

نصف مليون فدان) قد استصلحت فى نطاق ثلاثة من المحافظات الأكثر حضرية التي تقع فى غرب الدلتا وشمال سيناء. وعموماً نجد أن المحافظات الأقل حضرية قد استحوذت، من الأراضي القديمة والجديدة معاً، على نحو 5.7 مليون من الأفدنة، بينما يتبقى حوالي 1.6 مليون فدان يمثلون نصيب المحافظات الأكثر حضرية من جملة مساحة الأراضي المنزرعة بمصر.

- **درجة الحضرية/ الكثافة السكانية**: مما سبق نجد أن درجة الحضرية بين المحافظات قد انعكست تبعاً لما تشغله المجموعتان من المساحة الإجمالية للأرض الزراعية، حيث جاءت النسبة 62 %، 38 %، للمحافظات الأقل حضرية وللأكثر حضرية على الترتيب، انظر شكل رقم (2). ونجد من جدول رقم (1)، (2) أن الكثافة الحسابية المقترنة بالمساحة المأهولة بالمحافظات الأقل حضرية لم تتعد مقدار 1.3 ألف نسمة/ كم ^{2}، بينما بلغت نحو 58.3 ألف نسمة/ كم ^{2} بالمحافظات الأكثر حضرية، التي تشغل 55 % من المساحة المأهولة بمصر. أما بحساب الكثافة الفيزيولوجية للسكان المقترنة بمساحة السكن فيختلف الأمر، حيث سجلت نحو 24 ألف نسمة/ كم ^{2} بالمحافظات الأقل حضرية، التي تشغل 17.8 % من مساحة السكن بمصر، بينما لم تتعد 3 آلاف نسمة/ كم^2 بالمحافظات الأكثر حضرية. وذلك يؤكد أزمة وضيق المساحة من الأراضي لمواجهة احتياجات النمو العمراني بالمحافظات الأقل حضرية والتي تعانى من فقدان الأراضي الصالحة للزراعة نتيجة لذلك، على عكس ما قد يتوفر فى أغلب المحافظات الأكثر حضرية من الأراضي غير الزراعية فى نطاقها الصحراوي.

جدول رقم (4) **توزيع المساحات المستصلحة بمناطق التنمية الزراعية حسب المحافظات في عام 2003 - 2004**[13]

منطقة التنمية الزراعية	المحافظة	المشروع	المساحة (فدان)	النسبة (%)
غرب الدلتا	البحيرة	امتداد البستان	1345	5.7
	مطروح	الضبعة والعلمين، أيمن ترعة الحمام، الحمام	10000	42.5
شرق ووسط الدلتا	بور سعيد	منطقة جنوب بور سعيد	1765	7.5
		امتداد جنوب بور سعيد	200	0.9
		سهل جنوب بور سعيد	2300	9.8
		امتداد سهل جنوب بور سعيد وأم الريش	740	3.1
	الشرقية	شمال سهل الحسينية	350	1.5
		امتداد شمال سهل الحسينية	2000	8.5
مصر العليا	أسوان	وادي النقرة	400	1.7
		وادي الصعايدة	1235	5.3
مصر الوسطى	الفيوم	امتداد قبلي قارون	500	2.1
		وادي الريان	225	1.0
		شمال بحر وهبي وكوم أوشيم	900	3.8
سيناء والقناة	السويس	شرق السويس	1350	5.7
الوادي الجديد	الوادي الجديد	درب الأربعين	200	0.9
الإجمالي			23510	100
نصيب المحافظات الأكثر حضرية (+ 40 %)			17450	74.2
نصيب المحافظات الأقل حضرية (– 40 %)			6060	25.8

- **استصلاح الأراضي**: تتناقص الأراضي المنزرعة أمام ذلك الضغط السكاني المتزايد ولا سيما بالمحافظات الأقل حضرية، التي تحتاج إلى سياسة محكمة للحفاظ على رصيدها من الأرض. وإن كانت عملية الإضافة مستمرة، إلا أن هذه الأراضي المضافة بمناطق الاستصلاح لا تكافئ الفاقد من الأرض من ناحية درجة الخصوبة، علاوة على ارتفاع التكلفة الاقتصادية فى عملية استصلاح الأراضي. ومن قراءة جدول رقم (4) نجد أن المساحة المستصلحة فى عام 2003 - 2004 كانت من نصيب المحافظات الأكثر حضرية بنسبة 74.2 %، فى مطروح وبور سعيد وأسوان والسويس والوادي الجديد، وما تبقى كان من نصيب المحافظات الأقل حضرية فى حواف الشرقية والفيوم والبحيرة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحكومة[14] قد استصلحت فى تلك المدة نحو 3.2 مليون فدان، إلا أن حوالي 42 % من تلك الأراضي المستصلحة قد أضيفت للمعمور المصري خلال المدة بين عامي 1952، 1970 - 1971 من تعمير الأراضي البور والصحارى ومديرية التحرير وقوته وكوم أوشيم وأبيس ومن تهجير أهالي النوبة، بينما انحصرت جهود الحكومة فى المدة بين عامي 1971، 2003 - 2004 فى تعمير الأراضي كما وردت بجدول رقم (4).
- **توزيع قوة العمل**: بالرجوع إلى جدولي رقم (1)، (2) نجد أن توزيع قوة العمل قد جاءت بصورة عكسية لنسبة تركز سكان الحضر، حيث تستقطب المحافظات الأقل حضرية نحو مقدار ثلثي إجمالي قوة العمل بمصر(13.2 مليون نسمة)، فى حين لم تستوعب المحافظات الأكثر حضرية سوى مقدار الثلث من إجمالي قوة العمل فى مصر(7.1 مليون نسمة)، انظر شكل رقم (4). وبصورة أخرى نجد أن حوالي 20 % من سكان مصر هم الذين يشكلون قوة العمل بالمحافظات الأقل حضرية، فى حين أن قوة العمل بالمحافظات الأكثر حضرية تشكل نحو 10 % من جملة سكان مصر. ومن ناحية أخرى وجد أن متوسط معدل البطالة بالمحافظات الأكثر حضرية يفوق مثيله بالمحافظات الأقل حضرية بمقدار مرة ونصف المرة فى المتوسط. وذلك الوضع لا يجعل المحافظات الأقل حضرية فى بحبوحة من العيش ولا تعانى من البطالة، حيث إن الفقر المدقع بين الفقراء يتركز بين سكانها بصورة تؤكد سوء التوزيع الاقتصادي، كما سيأتي بيانه بعد قليل.

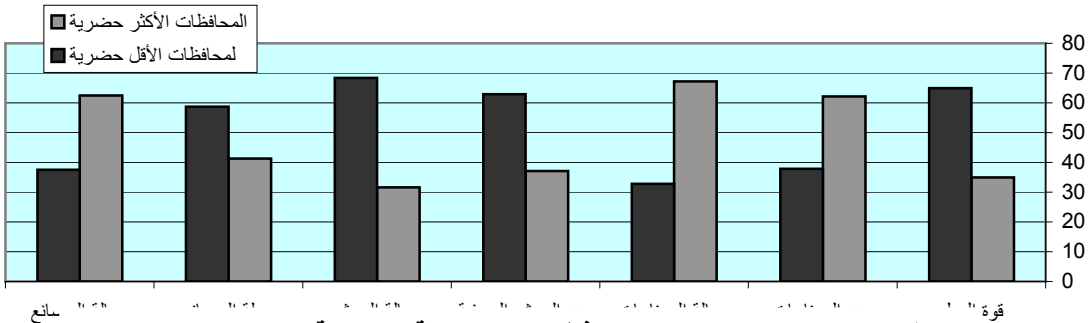

شكل رقم (4) **النصيب النسبي للمحافظات حسب نسبة الحضرية من المركب الصناعي (الصناعات التحويلية / الورش الحرفية)**

- **المركب الصناعي**: من تحليل جدول رقم (5)، نجد أنه فى حالة الجمع العددي لمنشآت الصناعات التحويلية والورش الحرفية المسجلة، يصل نصيب المحافظات الأكثر حضرية إلى نحو 41.3 % من جملة المصانع والورش معاً، ورغم ذلك فقد حصلت على نسبة 62.5 % من جملة عمال الصناعة بمصر، انظر شكل رقم (4)، أي تركز فيها عمال الصناعة، بينما حصلت المحافظات الأقل حضرية على بقية النسبتين المئويتين . ولكن فى حالة الفصل العددي بين المصانع والورش، تستقطب المحافظات الأكثر حضرية نسبة 62.1 % من جملة منشآت الصناعات التحويلية المسجلة و نحو 67.2 % من جملة عمالها، فى مقابل انخفاض نصيبها من جملة الورش الحرفية المسجلة ومن جملة عمالها بنسبة 37.1 %، 31.6 %، على التوالي، انظر شكل رقم (4). الأمر الذي يؤكد تركز الصناعات الكبيرة والمتوسطة وصغيرة الحجم[15] بالمحافظات الأكثر حضرية، فى حين كان نصيب المحافظات الأقل حضرية أن تركزت الورش الحرفية فيها. ومن حسابات الكم الصناعي، وجد أن نسبة عمال الصناعة للسكان بالمحافظات الأكثر حضرية قد سجلت 4 % فى مقابل 1.3 % للمحافظات الأقل حضرية، ومن ثم يتأكد فرق الحجم فى التركز الصناعي بينهما بحساب نسبة عمال الصناعة لقوة العمل (فئة السكان النشطة اقتصادياً)، حيث سجلت المحافظات الأكثر حضرية نصيباً مرتفعاً قدره 13.7 % بينما ينخفض نصيب المحافظات الأقل حضرية إلى 4.4 %. وفى ذلك دليل على أن نصيب الصناعة من المصانع ومن العمالة بالمحافظات الأكثر حضرية يفوق مثيله بالمحافظات الأقل حضرية.

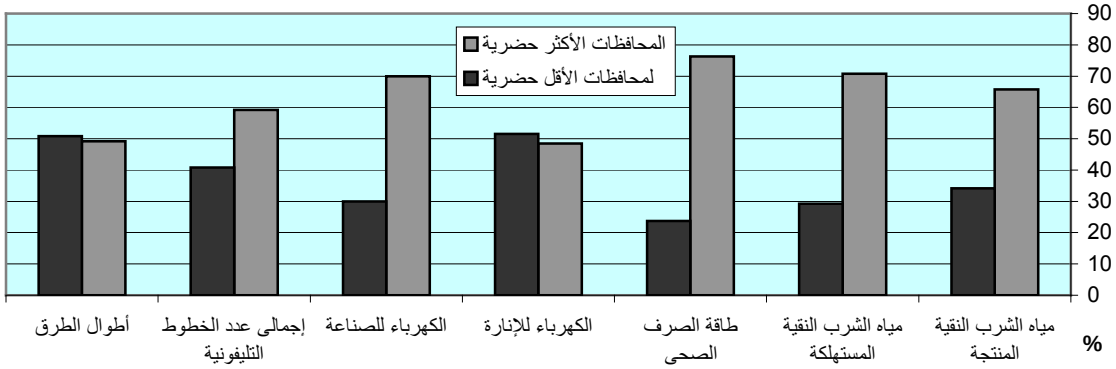

شكل رقم (5) **النصيب النسبي للمحافظات حسب نسبة الحضرية من مختلف الخدمات المتاحة**

- **التوزيع النسبي للخدمات**: من قراءة جداول رقم (1)، (3)، (6)، (7)، يمكن تحليل الوضع الراهن للخدمات المتاحة (مياه الشرب النقية/ طاقة الصرف الصحي/ التغذية بالكهرباء/ الاتصالات/ البناء والتشييد)، حيث استقطبت المحافظات الأكثر حضرية غالبية النسب على النحو التالى: 65.8 %، 70.8 %، 76.3 %، 48.5 %، 70 %، 59.2 %، 41.8 %، من: الإنتاج اليومي لمياه الشرب النقية، الاستهلاك اليومي لمياه الشرب النقية، الطاقة اليومية للصرف الصحي،

الكهرباء المستخدمة للإنارة سنوياً، الكهرباء المستخدمة للصناعة سنوياً، عدد الخطوط التليفونية، الوحدات السكنية (المنفذة فى سنة 2003) على الترتيب، بينما قد حصلت المحافظات الأقل حضرية بنفس الترتيب على ما تبقى من النسب، انظر شكل رقم (5). ومن ناحية أخرى فقد وجد تقارب فى نصيب كل من المحافظات الأكثر حضرية والأقل حضرية من أطوال الطرق (المرصوفة والترابية)، بينما كان نصيب الفرد منها مرتفع بالمحافظات الأكثر حضرية (1180 نسمة/ كم طريق) ومنخفض بالمحافظات الأقل حضرية (684 نسمة/ كم طريق). أما التوزيع حسب نوع الخدمات المتاحة فقد جاء على النحو التالى:

- **مياه الشرب النقية**: بلغ نصيب الفرد من كمية مياه الشرب المنتجة يومياً نحو 457 لتراً بالمحافظات الأكثر حضرية فى مقابل 134 لتراً بالمحافظات الأقل حضرية، بينما يقل فى الثانية نصيب استهلاك الفرد من كمية مياه الشرب المستهلكة يومياً فيصل إلى 96 لتراً فى مقابل 414 لتراً بالمحافظات الأكثر حضرية.
- **طاقة الصرف الصحي**: تزداد الهوة الحضرية بين المحافظات فى إتاحة خدمات الصرف الصحي لسكانها، حيث يصل نصيب الفرد بالمحافظات الأكثر حضرية إلى 266 لتراً من طاقة الصرف الصحي اليومية، فى حين لم يتعد نصيب الفرد منها بالمحافظات الأقل حضرية 47 لتراً. وفى ذلك دليل واضح على حرمان مناطق كثيرة بتلك المحافظات الأقل حضرية من مشروعات التغذية بالمياه والصرف الصحي.
- **التغذية بالكهرباء**: استقطبت المحافظات الأقل حضرية نحو 51.5 % من جملة الطاقة الكهربائية المستخدمة فى الإنارة، و حوالي 30 % من جملة الطاقة الكهربائية المستخدمة فى الصناعة. أما نصيب الفرد بالمحافظات الأقل حضرية من الاستهلاك السنوي للكهرباء فى الإنارة فقد كان 535 كيلووات ساعة، فى مقابل 891 كيلووات ساعة للفرد بالمحافظات الأكثر حضرية، تلك الأخيرة التي حصلت على نسبة 70 % من جملة الطاقة الكهربائية المستخدمة فى الصناعة.
- **الاتصالات**: حصلت المحافظات الأكثر حضرية على نسبة 59.2 % من إجمالي الخطوط التليفونية فى مقابل 40.8 % للمحافظات الأقل حضرية، التي بلغ نصيب الفرد فيها 11 خطاً لكل 100 نسمة، بينما ارتفع نصيب الفرد بالمحافظات الأكثر حضرية إلى 27 خط لكل 100 نسمة.
- **البناء والتشييد**: نفذ القطاع الخاص نحو 84.7 % من إجمالي عدد الوحدات السكنية، المنفذة فى سنة 2003، بينما قد نفذ القطاع الحكومي النسبة المتبقية. أما المحافظات الأقل حضرية فقد استقطبت نسبة 66.1 % من مجموع الوحدات السكنية التي نفذها القطاع

الخاص، بينما لم يتعد نصيبها نسبة 20 % من الوحدات السكنية التي نفذها القطاع الحكومي، وبذلك يكون نصيب المحافظات الأكثر حضرية من الوحدات السكنية التي نفذها القطاع الخاص والقطاع الحكومي بنسبة 33.9 %، 80 %،على التوالي. ورغم انخفاض نصيب المحافظات الأكثر حضرية (41.8 %) من إجمالي عدد تلك الوحدات السكنية، إلا أن نصيبها قد جاء مرتفعاً للغاية مما يلي: الإسكان الحكومي منخفض التكاليف، الاقتصادي، المتوسط،، فوق المتوسط والفاخر، بنسبة: 76.7 %، 75.1 %، 79.7 %، 100 %، على الترتيب. آي أن مشروعات الإسكان الحكومي تكاد تنحصر فى تلبية احتياجات المحافظات الأكثر حضرية بصورة ملحوظة.

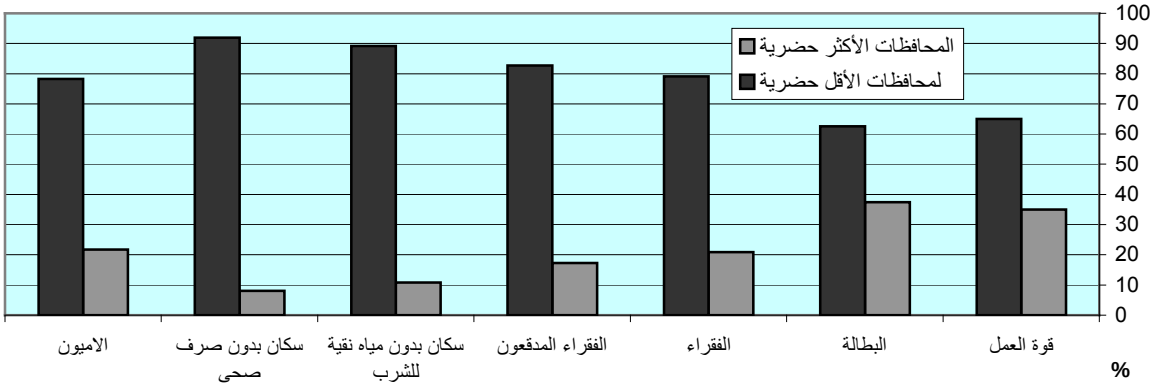

شكل رقم (6) **النصيب النسبي للمحافظات حسب نسبة الحضرية بين قوة العمل وبعض ملامح الحرمان البشرى**

- **المركب الاقتصادي للسكان**: يظهر جدول رقم (8) تفاوتاً شديداً بين محافظات مصر فى الحالة الاقتصادية للسكان، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي القومي بالمحافظات الأكثر حضرية (فى المتوسط خلال السنة المالية 2000 - 2001) نحو (7000) سبعة آلاف من الجنيهات المصرية ، حققت بور سعيد المركز الأول (12098.8 جم) وجاءت أسوان فى المركز الأخير (4780.6 جم) فى تلك المجموعة. فى مقابل (4000) أربعة آلاف من الجنيهات المصرية بالمحافظات الأقل حضرية (كمتوسط خلال نفس السنة)، احتلت فيها دمياط المركز الأول (6250.9 جم) وبقيت أسيوط فى المركز الأخير (3008.8 جم). أما عن الفقراء بين سكان مصر الذين يصل عددهم إلى (13.2 مليون نسمة)، فيتركزون بنسبة 79.1 % بالمحافظات الأقل حضرية ومعهم فى ذلك المدقعون من فقراء مصر الذين يصل عددهم إلى (3.8 مليون نسمة) بنسبة 82.7 %، فى مقابل 20.9 %، 17.3 % للمحافظات الأكثر حضرية على الترتيب، انظر شكل رقم (6).

- **بعض ملامح الحرمان البشرى بين السكان**: وجد من جدول رقم (8) وما يظهره شكل رقم (6)، أن نسبة 89.2 % من السكان بالمحافظات الأقل حضرية يعيشون فى مناطق تفتقر إلى مياه الشرب النقية، مقابل 10.8 % من سكان المحافظات الأكثر حضرية. أما هؤلاء السكان الذين يعيشون بمناطق تفتقر إلى الصرف الصحي فهم يتركزون بنسبة 91.9 % بالمحافظات الأقل حضرية، مقابل 8.1 % من سكان المحافظات الأكثر حضرية. ومن ناحية أخرى فقد تركز الأميون بنسبة 78.3 %، 21.7 %، على التوالي، بين السكان فى المحافظات الأقل حضرية والأخرى الأكثر حضرية. أما من ناحية توزيع ظاهرة البطالة (الأشخاص المتعطلون) الذين يصل عددهم إلى (2.2 مليون نسمة) بين سكان مصر، ظلت المحافظات الأقل حضرية تفوق المحافظات الأكثر حضرية فى نصيبها من البطالة، بنسبة 62.6 % فى مقابل 37.4 % لكل منهما عل الترتيب، وإن كان الفرق هنا يقل عن غيره من العناصر الأخرى للحرمان البشرى بين السكان فى مصر، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.
- **حالة التنمية البشرية**: يوضح جدول رقم (8) وضع التنمية البشرية بين محافظات مصر - وإن كان تصنيف الباحث يختلف عن تصنيف تقرير التنمية البشرية[16] الذي لا تقل فيه نسبة الحضرية عن (100 %) - حيث سجل متوسط المحافظات الأكثر حضرية قيمة تدور حول (0.669)، بينما سجلت بور سعيد أعلى قيمة (0.785) بين كافة المحافظات، فى حين سجلت محافظة مطروح (0.678) أقل قيمة للتنمية البشرية بين مجموعتها. أما متوسط دليل التنمية البشرية بالمحافظات الأقل حضرية فيدور حول قيمة (0.647)، فى حين سجلت محافظة دمياط أعلى قيمة (0.708) ومحافظة الفيوم (0.599) أقل قيمة بين مجموعتها. وبذلك تكون قيم التنمية البشرية بالمحافظات الأكثر حضرية قد جاءت بين الفئتين المرتفعة (0.725 - 0.833) والمتوسطة (0.616 - 0.724)، بينما انحصرت المحافظات الأقل حضرية بين الفئتين المتوسطة والمنخفضة (0.502 - 0.615).

ثانياً: وضع الاقتصاد المصري وأزمة التنمية:

بالنظر فى البيانات الاقتصادية الواردة بجدول رقم (9) وما مثل منها بشكل رقم (7)، التي تغطى ربع قرن من الزمان، وإن كانت قد بدأت مع العام المالي (1980 - 1981) وتوقفت لعدم توافر البيانات ثم ظهرت مع العام المالي (1990 - 1991) ومن بعده فى سنوات متتالية حتى العام المالي (2004 - 2005)، نجد أن قيمة الناتج الإجمالي المحلى (بالأسعار الجارية) قد تضاعف خلال خمسة وعشرين عاماً إلى حوالي (32.7) ثلاث وثلاثين مرة، فى حين كانت الزيادة فى عدد السكان نحو 1.6 مرة، مما أدى إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي فى بداية المدة من (393.2 جم) إلى (7863.9 جم) مع نهاية المدة، آي تضاعف نصيب الفرد نحو عشرين مرة.

يقابل ذلك تزايد فى إجمالي الدين العام المحلى، خلال الخمسة عشرة سنة المتصلة، فوصل إلى نحو 5.3 مرات بما فى ذلك زيادة إجمالي الدين الحكومي بنحو 4.7 مرات. ولكن بالنظر إلى ناتج النسبة من مجموع الدين العام المحلى والدين العام الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلى الإجمالي، نجدها قد دخلت دائرة الخطر فى العام المالي (1990 - 1991) حيث سجلت 114.9 %، ولكن حدث انخفاض تدريجي، بعد ذلك الارتفاع غير المرغوب اقتصادياً، سجل أقصى انخفاض له مع العام المالي (1997 - 1998) بنسبة 75.5 %، إلا أن تلك النسبة قد تراجعت، أمام ذلك الانخفاض المرغوب اقتصادياً، لتعاود الارتفاع مرة أخرى وتدخل دائرة الخطورة الاقتصادية بوصولها إلى 100.6 % فى العام المالي (2004 - 2005)، انظر شكل رقم (7). وتجدر الإشارة هنا إلى أنه حسب المصادر الرسمية الحكومية، فقد انخفض معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق بمقدار 138 %، خلال عشرين عاماً، حيث سجل 8 % فى 1984/6/30 إلا انه قد تراجع إلى 5.8 % فى 2005/6/30.[17]

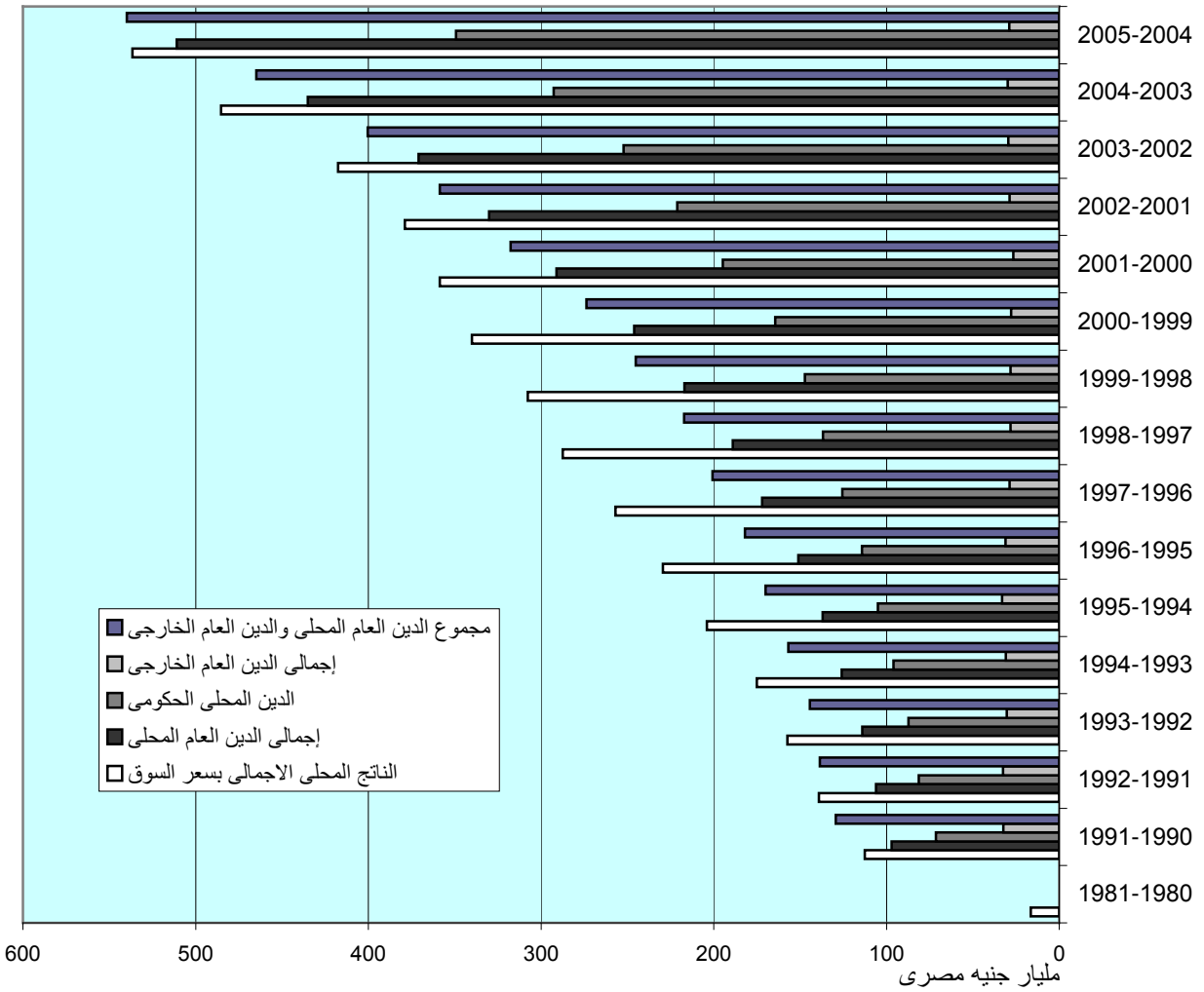

شكل رقم (7) **تطور الوضع الاقتصادي فى مصر خلال المدة من 1980- 1981 إلى 2004 - 2005**

إن الدين الحكومي المحلى (349.2 مليار جنيه مصرى) فى عام 2004 - 2005، كما جاء بجدول رقم (9) ويظهر فى شكل رقم (7)، يمثل النسبة الأكبر من إجمالي الدين العام المحلى (511 مليار جنيه مصرى) وأنه يتأرجح حول نسبة (70 %) فى المتوسط خلال سنوات المدة المتصلة. وأن الدين العام المحلى قد شهد خلال تلك المدة المتصلة نمواً بمعدلات قياسية بلغت 372 % للدين العام بمفهومه الضيق[18] (بمتوسط سنوي 28.6 %)، 283 % للدين بالمفهوم الواسع[19] (بمتوسط سنوي 21.7 %)، وذلك يدل على ارتفاع معدلات نمو الدين بشكل يفوق قدرة الحكومة والاقتصاد المحلى على سداد أعباء هذا الدين من أقساط وفوائد. ومما لاشك فيه أن زيادة أعباء الدين العام المحلى (بلغت 42 مليار جنيه مصرى فى عام 2004) ستنعكس على حالة مصر الاقتصادية والاجتماعية بالصورة التالية:[20]

- تأثر مستويات معيشة السكان، نتيجة ذلك العجز الشديد فى الموازنة العامة للدولة.
- تباطؤ النمو الاقتصادي، نتيجة ضعف الاستثمار المحلى وانخفاضه المستمر مع زيادة العجز الحكومي، مما ينعكس بالسلب على معدل زيادة رأس المال المحلى.
- تأثر معدل الناتج المحلى الإجمالي، نتيجة تنافس الحكومة والقطاع الخاص على جذب التمويل الاستثماري، حيث يفضل الأفراد والبنوك الاستثمار فى أوراق الدين الحكومية (سندات وأذون الخزانة)، لكونها أكثر ضماناً من الأوراق المالية الصادرة عن القطاع الخاص، وذلك يعود بالسلب وعلى حساب الاستثمارات الإنتاجية.
- سوء توزيع الدخل القومي، نتيجة أن جزءاً لا يستهان به من الإيرادات العامة وبخاصة إيرادات الضرائب تعود مرة أخرى إلى الشرائح الغنية فى المجتمع (فوائد وأقساط الدين المحلى)، وذلك بدلاً من توجيهها إلى الإنفاق على القطاعات الاجتماعية الحيوية والتي يستفيد منها بشكل أكبر الشرائح الفقيرة فى المجتمع.

ثالثاً: وضع العمران المصري وأزمته الاستراتيجية:

نجد من جدول رقم (2) أن مساحة الأراضي الزراعية تشكل حوالي 4.6 % من إجمالي مساحة مصر، وقد سبقت الإشارة إلى أن ذلك الإرث الزراعي، من ناحية الأرض و فلاحتها، معلق فى رقبة المحافظات الأقل حضرية التي تدور فى ساقية لا تستطيع مخرجاتها أن توفر لسكانها قوت يومها، حيث تفشت ظاهرة تبوير الأراضي الزراعية، بتحويلها إلى استخدامات لا تتعلق بالزراعة، فى مقابل استصلاح الصحراء، نتيجة غياب السياسات البيئية الحاكمة للنمو العمراني. إذ تكمن خطورة الموقف الراهن فى استمرار ذلك الفقد الاقتصادي الذي لا تستطيع تلك الأراضي المستصلحة أن تسد الفجوة فيه من ناحية خصوبة التربة وإنتاجية الفدان، بالإضافة إلى ذلك ارتفاع الاستثمارات اللازمة لعمليات استصلاح الأراضي، حيث يحتاج الفدان من التكاليف مبلغاً يتراوح بين 3000 إلى 8000 جنيه مصرى.[21]

يؤكد ذلك ضرورة الحفاظ على الأراضي الزراعية المنتجة فعلاً، زد إلى ذلك أن الأراضي المجرفة أو المبورة (تلبية لاحتياجات النمو العمراني) هي أراض ذات إنتاجية أعلى بكثير من مثيلتها المستصلحة. أما من ناحية العلاقة بين مساحة الأراضي ونصيب الفرد منها مع الزمن، نجد أن المساحة الإجمالية للأراضي الزراعية فى مصر (القديمة + الجديدة) قد زادت بين عامي 1897، 2005 بنسبة 171 % وقد صاحب ذلك انخفاض نصيب الفرد من رصيد الأرض بنسبة 425 %، حيث قد تضاعف عدد السكان بمقدار سبع مرات خلال المائة عام الماضية.[22] وتجدر الإشارة هنا إلى أن بناء السد العالي وزيادة المياه المتاحة للري طول العام كانت وراء نجاح وتنفيذ برنامج استصلاح الأراضي فى مصر.

نعود لمعرض الحديث عن الحالة الراهنة للعمران الحضري فى مصر، حيث نرى تضخماً شديداً بالمحافظات الأكثر حضرية بما استقطبته من سكان الحضر ومساحة الأراضي الجديدة (المستصلحة) ومن المصانع كبيرة الحجم والمتوسطة والصغيرة ومن خدمات التغذية بمياه الشرب ومحطات الصرف الصحي والإمداد بطاقة الكهرباء للصناعة والإنارة وإجمالي الخطوط التليفونية واستقطاب النصيب الأكبر من مشروعات الإسكان الحكومي (منخفض التكاليف/ الاقتصادي/ المتوسط/ فوق المتوسط والفاخر)، وكذلك فقد حصلت المحافظات الأكثر حضرية على نصيب مرتفع للفرد من الناتج الإجمالي القومي (فى المتوسط) يزيد بنسبة 175 % عن مثيله بالمحافظات الأقل حضرية، وبالتالي فقد حصدت قيماً مرتفعة للتنمية البشرية فى محافظاتها.

على النقيض ظهرت المحافظات الأقل حضرية فقيرة مسربلة بالهموم والأمراض والمشكلات الحضرية، رغم ضخامة رصيدها القديم من الأراضي الزراعية، فهي إذن صاحبة الوقف الزراعي للغير والمسئولة عن 57.5 % من سكان مصر الذين يسكنون الريف، علاوة على سكانها من الحضر. ورغم ذلك فلم تحصل على الخدمات والتمويل التنموي تبعاً لوضعها السكاني ومسئولياتها الاقتصادية والاجتماعية، حيث لم تحظ بنصيب يكافئ ذلك الحمل الثقيل، فحصلت على نصيب منخفض من الصناعة ومن خدمات التغذية بمياه الشرب النقية ومحطات الصرف الصحي والإمداد بطاقة الكهرباء للصناعة وإجمالي الخطوط التليفونية وحرمت من المشروعات الكافية للإسكان الحكومي، حيث تركتها الحكومة لشركات القطاع الخاص التي نفذت نسبة 66.1 % من إجمالي الوحدات السكنية (المنفذة فى سنة 2003) داخل محافظاتها، فى مقابل 33.9 % نفذتها بالمحافظات الأكثر حضرية. هذا وقد تساوت المحافظات الأقل حضرية مع المحافظات الأكثر حضرية فى إجمالي أطوال الطرق وطاقة الكهرباء للإنارة.

أضف إلى ذلك أن الفرد من سكان تلك المحافظات الأقل حضرية يكاد يحصل (فى المتوسط) على نصف ما يحصل عليه قرينه من الناتج الإجمالي القومي بالمحافظات الأكثر حضرية، مع اعتبار أن السكان بالمحافظات الأقل حضرية يشكلون 64 % من سكان مصر، مما يؤكد سوء العدالة فى توزيع الثروة بين الأقاليم وسكانها، زد على ذلك تفشى كل ملامح الحرمان البشرى بينهم، فالغالبية منهم يعيشون

بلا مياه نقية للشرب وبدون مشروعات للصرف الصحي، ويعانون من ارتفاع نسب الأمية، إلى جانب تركز الفقر بما فى ذلك الفقر المدقع بين سكان تلك المحافظات الأقل حضرية. وبالتالي فقد حصلت محافظاتها على قيم منخفضة من التنمية البشرية.

يتضح مما سبق غياب العدالة فى توزيع الثروة بين المحافظات الأكثر حضرية والأقل حضرية، نتيجة غياب السياسات الحكومية التي تتبنى تحقيق "التنمية الريفية الحضرية المتوازنة"،[23] أي التنمية الجغرافية الشاملة من خلال الخطط والبرامج والسياسات العمرانية على المستويين الاقليمى والقومي. هذا وبعد مرور ست سنوات من صدور NUPS، أعدت الهيئة العامة للتخطيط العمراني " خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية عام 2017" (فى عام 1998)، [24] التي تهدف إلى الاستغلال الأمثل لموارد مصر البشرية والاقتصادية والطبيعية من أجل إعادة توزيع السكان بصورة تحقق التكامل بين الحضر والريف. والمدقق لمحتوى هذه الخريطة، يجد بسهولة ما يؤكد نتائج وتوصيات NUPS بما فى ذلك مراعاة الجمع بين العمران فى الريف وفى الحضر، حيث قد أكدت NUPS هذا المفهوم ولكن فى دراسة منفصلة للتنمية الريفية، لاستكمال الصورة ببعديها الحضري والريفي على المستوى القومي.

لا يوجد سبيل للوصول إلى ذلك التكامل المطلوب، غير إيجاد أولوية على المستوى القومي لتوفير مصادر تمويل استثمارات رفع الكفاية الإنتاجية فى الريف، من خلال مشروعات تتناسب مع اقتصاديات الأرض الزراعية، وذلك من أجل الارتفاع بدخل سكان الريف وتقوية القدرة الفعلية ليتمكنوا من تحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية. زد على هذا مطلب قومي يحتم ضرورة الارتقاء وكفاية المرافق والخدمات فى الريف لتقليل الفوارق بين الريف والحضر، وبذلك يمكن التقليل أيضا من تيار الهجرة السلبية من الريف باتجاه الحضر، وما يتلازم معها من معضلات ومشاكل بيئية تعود على الريف والحضر بخسائر اقتصادية فادحة.

ويمكن القول أن الخروج من تلك الأزمة الاقتصادية ـ البيئية نتيجة عدم التوازن بين ذلك النمو السكاني الكبير وتلك المحاولة المصيرية فى الحفاظ على هذا الرصيد الصغير من الأرض الزراعية، مع وجود قصور شديد فى مراكز الجذب الحضري القادرة على إعادة توزيع السكان بصورة تخدم الأمن القومي المصري، فى ظل ذلك الخلل الاقتصادي الشديد نتيجة العجز فى الموازنة العامة للدولة وانخفاض معدل زيادة رأس المال المحلى بما فى ذلك ضعف الاستثمارات الإنتاجية وسوء توزيع الدخل القومي الذي يركز الثروة بين الأغنياء ويزيد حجم الفقراء، لا يأتي إلا بإعادة النظر فى استراتيجية قومية لسياسة التنمية الشاملة فى مصر.

القسم الثاني

إعادة الطرح العلمي لمنظومة
دراسة السياسة القومية للتنمية الحضرية فى مصر

أولاً: عرض عام:

تعد NUPS بمثابة الركن الاستشاري ـ الفني والتشريعي ضمن مشروع قومي كبير للإسكان ورفع مستوى السكان ذوى الدخول المنخفضة في مصر، تبعاً للاتفاقية الموقعة بين الحكومتين المصرية والأمريكية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم 40 لسنة 1979[25]، ذلك المشروع الممول بمنحة أمريكية مقدارها 80 مليون دولار (بالجنيهات المصرية) ومبلغ مماثل من الحكومة المصرية، حيث ينحصر دور الدراسة محل البحث في وضع أسس السياسة القومية لتوجيه وإدارة النمو الحضري فى مصر حتى سنة 2000، أي أن NUPS تعد بمثابة القلب لذلك المشروع القومي الكبير.

يتكون فريق NUPS [26] من ثلاث شركات ذات خبرة استشارية فى مجال التنمية الحضرية المتكاملة، وهى: جماعة المهندسين الاستشاريين[27] وشريف الحكيم ومشاركوه ـ القاهرة، بادكو إنك ـ واشنطن.[28] وقد أجريت الدراسة لصالح اللجنة الاستشارية للتعمير[29] بوزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية[30] وذلك بتمويل مشترك (مصري/أمريكي)[31] حيث بلغت تكلفة الدراسة حوالي مليون ونصف المليون من الجنيهات المصرية (بأسعار سنة 1978). [32]

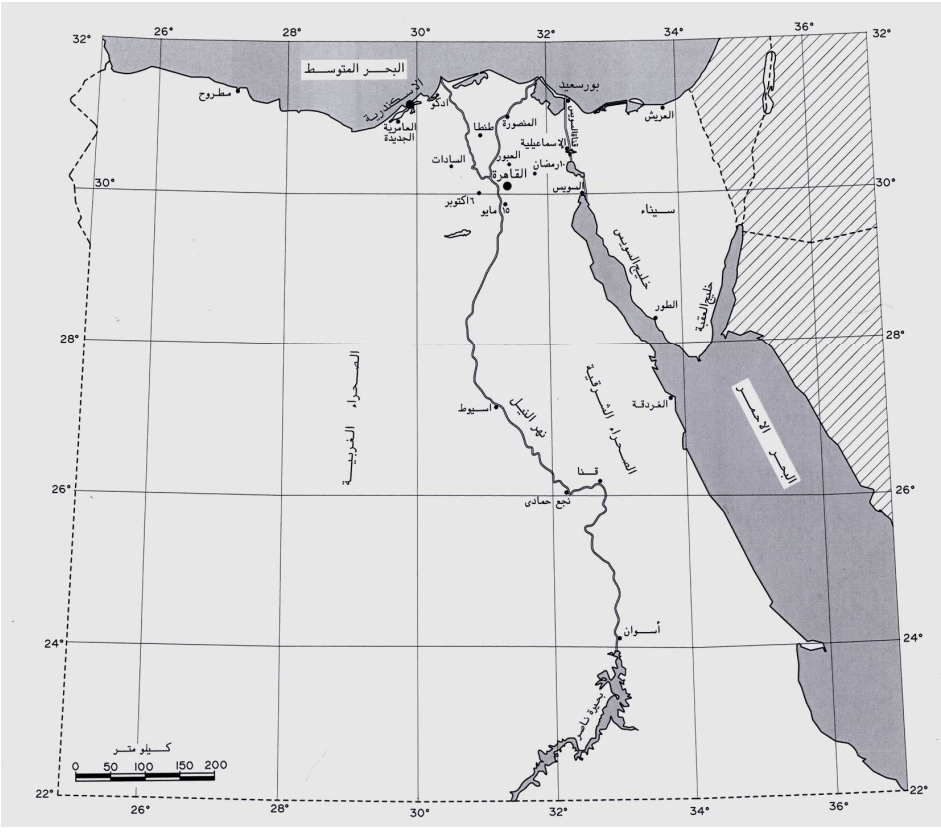

شكل رقم (8) **الإطار المكاني للدراسة**

يشمل الإطار المكاني للدراسة كافة التجمعات الحضرية، انظر شكل رقم (8)، على النحو التالى:

- أقاليم المدن الكبرى: القاهرة والإسكندرية.
- التجمعات العمرانية الجديدة: العاشر من رمضان والسادات و6 أكتوبر و15 مايو والعبور والعامرية الجديدة.
- مدن مختارة لتركيز النمو الحضري: السويس والإسماعيلية وبور سعيد وقنا / نجع حمادى وأسيوط وأسوان وطنطا والمنصورة.
- المناطق النائية: مطروح والوادي الجديد والبحر الأحمر وسيناء.

أما الإطار الزمني للدراسة فعشرون عاماً من سنة 1980[33] إلى سنة 2000، حيث تمثل السنة الأولى حد الأساس الواقعي للمعلومات والبيانات التي جمعت من مختلف المصادر، بينما تمثل السنة الثانية الأفق الزمني التخطيطي للدراسة.

ثانياً: البناء الهيكلي للدراسة:

نقصد المنهج والتصنيف العلمي والهدف من الدراسة والمردود المتوقع منها،كما يلي:

- **المنهج**: قامت NUPS على منهج تحليلي خاص - ذي صلاحية ممتدة -[34] باستخدام برامج للحاسب الآلي، ويقوم على مجموعة من النماذج التحليلية التي تأخذ بعين الاعتبار كافة المتغيرات القومية والإقليمية والقطاعية ذات التأثير في سياسة التنمية الحضرية. وذلك على نحو يتيح إظهار تأثير السياسات المتبعة بشان أي من المتغيرات المشار إليها على المتغيرات الأخرى المرتبطة به، بما في ذلك تتبع مستويات أداء[35] هذه السياسات في مجال تحديد أهداف معينة، والتي تتم من خلال برمجة العلاقات المتشابكة لانتقاء السياسة المثلى التي تحقق المواءمة بين الأهداف العديدة والمتنافسة - من ناحية، وبين تعدد الأهداف ومحدودية الموارد، من ناحية أخرى، على أن يقترن ذلك، أساساً، بالتوزيع العادل للمنافع المترتبة على انتهاج السياسة بين جميع السكان.
- **التصنيف العلمي**: تدخل NUPS ضمن تصنيف ما يعرف بالدراسات المستقبلية،[36] فهي اجتهاد علمي استشاري منظم مبنى على خبرات تراكمية لأعضاء فريق العمل، متسقة مع الموضوع والهدف من الدراسة، في محاولة جادة لاكتشاف العلاقات المستقبلية بين مختلف عناصر عملية النمو الحضري في مصر، مع تحديد آليات التفاعل معها والتأثير فيها. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من السيناريوهات لتوجيه وإدارة التنمية الحضرية في ظل الموارد المتاحة للدولة، بل اختار فريق الدراسة استراتيجية مفضلة إلى جانب طرح أربعة بدائل استراتيجية أخرى.
- **الهدف**: تهدف NUPS إلى تحليل الوضع الاقتصادي للتنمية فى مصر بأبعاده السياسية والاجتماعية والبيئية لتحديد أشكال وأنماط النمو الحضري، اعتماداً على خطط التنمية الحضرية

السابقة على المستويين الاقليمى والقطاعي، مع تدقيق النظر فيها من ناحية البناء الهيكلي ومدى الاتساق التبادلي بينها، بما فى ذلك تقييم تكاليفها مقارنة بالموارد الاقتصادية المتاحة لدى الدولة، وكذلك تقدير تلك التأثيرات المشتركة بين هذه الخطط على تحقيق مختلف الأهداف الحكومية. وكذلك وضع وتقييم استراتيجيات أخرى للتنمية الحضرية واقتراح سياسات لتوجيه وإدارة النمو الحضري، أي العمل من أجل وضع منظومة الإدارة الشاملة للتخطيط الحضري فى مصر.[37]

- **المردود المتوقع**: لا شك أن انتهاج الحكومة المصرية لاستراتيجية NUPS المفضلة سيحقق منافع كبيرة للدولة والشعب المصري بتكاليف مناسبة مقارنة بالبدائل الأخرى المتاحة للحكومة، بشرط حدوث تحسن أساسي فى مجال رسم وتنفيذ السياسة العامة. وفى حالة تبنى تلك الرؤية السياسية الشاملة للتنمية الحضرية تستطيع الحكومة أن تحقق لسكان مصر المنافع التالية:
  - رفع معدل النمو الاقتصادي ومتوسط الدخل الفردي إلى أعلى مستوى ممكن.
  - تحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية عن طريق دعم مستويات المعيشة لفئات السكان منخفضة الدخل - الحالية والمستقبلية على حد سواء.
  - حماية الأرض الزراعية بتشجيع الخروج بالنمو الحضري باتجاه الصحراء والمناطق الحالية ذات الكثافة السكانية المنخفضة، لاستيعاب هجرة الزيادات السكانية بالدلتا وتقليل حدة التركز السكاني داخل مدينتي القاهرة والإسكندرية. وذلك من خلال تحديد أقاليم جديدة أو مدن تابعة خارج النطاق العمراني الحالي، مع ترشيح مناطق غير زراعية بعدد من المدن القائمة وربطها بخطة التحضر على المستويين الإقليمي والقومي.
  - تخفيف حدة التركز الحضري بشكله الحالي ولاسيما فى مدينة القاهرة تمهيداً لإتاحة المجال فى المستقبل أمام تحقيق خلخلة الكثافة السكانية على المستوى القومي.

ثالثاً: الاستراتيجية المقترحة للتنمية:

تحقق استراتيجية NUPS الأهداف القومية للنمو الحضري في مصر بأفضل مستويات للأداء، وذلك ارتباطاً بتقديرات الموارد المتاحة والإطار الزمني للدراسة والحجم المتوقع لسكان الحضر في عام 2000،[38] وما يتطلبه ذلك من توفير لفرص العمل والخدمات والتسهيلات المعيشية. وجاءت هذه الاستراتيجية - مقارنة بالاستراتيجيات البديلة التي تمت دراستها - بقدر مقبول من المخاطرة بالنسبة لكل من الحكومة والمستثمرين من الأفراد. وفيما يلي موجز مختصر لتلك الاستراتيجية:[39]

أ ـ عناصر الاستراتيجية:

الإقليم / الهدف	توصيات الدراسة	الوسائل
إقليم القاهرة الكبرى والمدن الجديدة للحد من اتجاهات الهجرة والتركز السكاني في قلب القاهرة.	- تحسين وضع إقليم الإسكندرية باعتباره الإقليم الحضري الرئيسي المنافس للقاهرة. - الاهتمام بتنمية منطقة قناة السويس مع التركيز على مدينة السويس التي تمثل مركزاً حضرياً هاماً. وكذلك التركيز على ثلاث مدن جنوب الوجه القبلي بغرض تخفيض حدة التركز السكاني في شمال الوادي والدلتا. - خلخلة الكثافة السكانية في المدن القائمة على أن تكون الأولوية للمدن التابعة وللأحياء الجديدة الواقعة على الأراضي الصحراوية المتاخمة للمدن القائمة وأيضا لرفع الكثافة في الأقسام ذات الكثافة المنخفضة حالياً، أما المدن الجديدة القائمة بذاتها، فينبغي ربط إنفاقها الاستثماري بما تحققه من نمو فعلي. - تأكيد الجوانب الإيجابية لنمو القاهرة والإسكندرية. - إجراء عملية تقييم لكل مرحلة من برنامج المجتمعات الجديدة قبل البدء فيما يليها. كما ينبغي خفض المعايير وزيادة الكثافات السكانية بالإضافة إلى إعطاء الأولوية للمدن التابعة منها على المدن القائمة بذاتها.	- نقل محور التنمية من اتجاه الشمال/ الجنوب إلى اتجاه الشرق/الغرب وذلك بتخصيص مواقع للإسكان البديل بالمناطق الصحراوية المتاخمة للإقليم وذلك لاستقبال منخفضي الدخل من سكان المناطق المزدحمة. - التعجيل برفع الكثافة السكانية فى المناطق الحالية ذات الكثافة المنخفضة فى الإقليم. - إقامة عدد من التجمعات الحضرية الصغيرة بالقرب من مدينتي السادات والعاشر من رمضان ومن أمثلة هذه التجمعات الحضرية مدينتي العبور، 6 أكتوبر. - تنمية مدينتي العاشر من رمضان والسادات على نحو يسمح بتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد الموجهة للاستثمار فيهما، لجذب السكان وأصحاب الأعمال فى المستقبل. - يستلزم الأمر فترات زمنية أطول من المخططة حالياً للوصول إلى الأحجام السكانية المستهدفة بالمدن الجديدة،[40] وبالتالي فإن المدن التابعة مثل 6 أكتوبر والعبور و15 مايو تعد أكثر ملاءمة من ناحية النمو لقربها من مدينة القاهرة.
إقليم الإسكندرية لتحسين وضع الإقليم الحضري الرئيسي المنافس للقاهرة.	- تحقيق النمو السريع لإقليم الإسكندرية بهدف توسيع قاعدته الاقتصادية بصورة أشمل حيث يؤدى ذلك إلى نمو باقي القطاعات بالإقليم، الأمر الذي يترتب عليه جذب المهاجرين من الدلتا والمناطق الأخرى، ومن ثم يصبح إقليم الإسكندرية على درجة شديدة من الحضرية تؤهله لمنافسة القاهرة.	- تخصيص نسبة كبيرة من إجمالي الاستثمارات الصناعية لهذا الإقليم. - خلخلة الكثافة السكانية فى مناطق القلب وتنمية المراكز الثانوية مثل العامرية ومحرم بك وإدكو. - تشجيع البناء والتنمية الرأسية وملء المواقع الحضرية الخالية داخل حدود أقسام باب شرقي وسيدي جابر والرمل والمنتزه.
منطقة قناة السويس لزيادة اتجاهات التحضر فى المنطقة وما حولها وجذب سكاني من القاهرة.	- الاستفادة بمقومات التخطيط العام لمدينة السويس فى التنمية الإقليمية والوصول بالمدينة إلى حجم المدن الكبرى، وبالتالي زيادة اتجاهات التحضر فى منطقة القناة بالإضافة إلى تحويلها إلى محفز للنمو الحضري فى التجمعات العمرانية الصغيرة فى سيناء والبحر الأحمر.	- إدخال بعض التعديلات على المخطط العام للتنمية لزيادة اتجاهات التحضر فى المنطقة وما حولها مما يؤهل الإقليم لجذب السكان من القاهرة.
منطقة الدلتا للحد من البناء فوق الأراضي الزراعية وتشجيع البناء فوق الأراضي الصحراوية بأقاليم كل من القاهرة والإسكندرية وقناة السويس.	- تطبيق منهج الإدارة العلمية على عملية النمو في الدلتا.[41] حيث تعد القدرة على إدارة التنمية الحضرية والريفية بصورة فعالة في الدلتا المفتاح الرئيسي لطريق التنمية طويلة الأجل في مصر. ويمكن الوصول إلى ذلك بالتعامل مع الدلتا - رسمياً - كإقليم واحد في مجال التخطيط الإقليمي من خلال مخطط متكامل للتنمية الاقتصادية والعمرانية.	- تشجيع الهجرة من الدلتا إلى إقليمي القاهرة والإسكندرية وكذا إقليم قناة السويس للحد من البناء فوق الأراضي الزراعية. - تدعيم أداء مراكز الخدمات الإقليمية من خلال تركيزها فى اثنتين أو ثلاثة من مدن الدلتا، وذلك بدلاً من تعددها فى عواصم المحافظات والمدن الكبيرة نسبياً. - منع قيام كافة المشروعات الجديدة خارج حدود المدن الحالية حماية للأراضي الزراعية باستثناء المتصلة منها بالسياسة القومية للتنمية الحضرية والمخطط المتكامل

الإقليم / الهدف	توصيات الدراسة	الوسائل
		للتنمية الاقتصادية.
الوجه القبلي للحد من اتجاهات الهجرة باتجاه القاهرة وشمالي وادي النيل. وتأكيد مبدأ عدالة التوزيع بين الأقاليم.	- خلخلة كثافة سكان الحضر فى شمالي وادي النيل دون تكبد خسارة كبيرة فى نمو الاقتصاد القومي. - ربط النمو الصناعي بالقطاع الزراعي حيث يمثل الأخير مستهلكاً للمنتجات الصناعية ومصدراً للمواد الأولية فى آن واحد. - بناء قاعدة قوية للنمو الصناعي وخلق مجتمعات حضرية فى المستقبل بالجزء الجنوبي من ساحل البحر الأحمر وفى الصحراء الغربية.	- تركيز الصناعة وخلق فرص العمل فى ثلاثة مراكز إقليمية بتنمية القاعدة الحضرية لكل من أسوان وقنا/نجع حمادى وأسيوط فوق أراض غير زراعية. - تنمية وتطوير واستكمال الصناعات القائمة ولا سيما التي تعتمد على الموارد المحلية، وذلك لتقوية الروابط بين الصناعات وتنميتها بهدف توجيه إنتاجها نحو السوق الإقليمية وبالتالي تقليل الاستيراد من الخارج أو من مراكز صناعية أخرى. - تقديم حوافز قوية لشركات القطاع الخاص ودعماً كبيراً لشركات القطاع العام حتى تقدم على الاستثمارات اللازمة لإقامة القاعدة الاقتصادية العريضة للنمو الحضري بالجزء الجنوبي من الإقليم.
تنمية المناطق النائية للاستفادة منها فى مجال التنمية خلال القرن الحادي والعشرين.	- تعد هذه المناطق ملائمة لإقامة مشروعات جديدة يتم تصميمها وتنفيذها بحرص وعناية شديدين (مثل مشروعات التكنولوجيا الحديثة) لمواجهة المعوقات المحتملة مستقبلاً ومواكبة الاحتياجات اللازمة للارتفاع بمستوى الأداء والكفاءة فى الحفاظ على الموارد.	- التركيز على مشروعات التغذية بالمياه وإيجاد الوسائل البديلة للاتصالات وأساليب الزراعة، والتكنولوجيا المستخدمة فى توليد الطاقة، بما فى ذلك التركيز على أنماط التحضر المتوائمة مع الظروف البيئية.

ب ـ العناصر القطاعية للاستراتيجية:

القطاع / الهدف	توصيات الدراسة	الوسائل
الصناعة ضبط التنظيم المكاني للعمران الحضري بسياسات تدفع عملية التنمية وتحافظ على البيئة من التلوث.	- ترتكز نتائج الدراسة على أهمية توفير فرص العمل باعتبارها العامل الأساسي في تحديد مواقع إقامة السكان وأن الصناعة تمثل القطاع الرئيسي الذي يحفز خلق فرص عمل جديدة في باقي القطاعات بالمراكز الحضرية. كما توصى بانتهاج السياسات الهادفة إلى رفع إنتاجية القطاع الخاص.	- توجيه الاستثمارات لزيادة نصيب الصناعة من إجمالي الناتج القومي والعمالة.[42] - تدعيم الأهداف القطاعية والمكانية للسياسة القومية للتنمية الحضرية وذلك باستخدام الحوافز والدعم والضرائب بطريقة تفضيلية لصالح المناطق والقطاعات المطلوبة لدفع التنمية بها، مع الأخذ بحوافز أخرى تحقق أهداف التنمية.[43] - ربط الحوافز متفاوتة المستويات بعدد محدد من المناطق والمدن لتعظيم نتائجها المتمثلة فى تركيز التنمية أو الإسراع بها فى مواقع معينة. أما توسيع نطاق هذه الإعفاءات جغرافياً فيؤدى إلى تشتيت الجهود وتقليل احتمالات النجاح علاوة على ما يمثله من ضياع لموارد الخزانة العامة. - دراسة فرض ضرائب جديدة على الأنشطة الصناعية الجديدة داخل إقليم القاهرة وذلك للحث على نقلها إلى مواقع أخرى مناسبة، مع تحقيق تعويض جزئي لما تتحمله الدولة من زيادات فى خدمات المرافق وما ينجم من أضرار بيئية واجتماعية عن تركز الصناعات فى القاهرة.
البنية الأساسية داخل الحضر لضمان عدالة التوزيع بين	- ضرورة استهداف خطط التجمعات الحضرية الجديدة إلى الاستثمار فى البنية الأساسية واستخدام الأرض بكفاءة أكبر وذلك برفع الكثافة السكانية.[44] - رغم تركيز التوصيات على تحديد	- يجب أن تقترن سياسة زيادة الاستثمارات بالمناطق المطلوب الإسراع بتنميتها بوضع معايير أعلى من نظيرتها فى المناطق الأخرى(غير مبالغ فيها) وخاصة فى مجال البنية الأساسية، لضمان عدم تأثر استثمارات التنمية فى المناطق الحضرية الأخرى.

القطاع / الهدف	توصيات الدراسة	الوسائل
الأقاليم في هيكل العمران الحضري.	معايير البنية الأساسية داخل الحضر على نحو يتيح استرداد جزء أكبر من الاستثمارات، إلا انه نتيجة لضعف عدالة التوزيع بين الأقاليم في هيكل العمران الحضري الحالي، فان الأمر يستلزم توفير الدعم لبعض المناطق بهدف تزويدها بالحد الأدنى المقبول من خدمات البنية الأساسية، على أن يتم ذلك فى أضيق الحدود وبالقدر اللازم لتقديم هذه الأساسيات لمستحقي الدعم الحقيقيين. على أن يكون هذا الدعم موقوتاً وأن يتناقص بنفس معدلات الزيادة الحقيقية فى دخول الأسر المستفيدة منه.	- إعطاء الأولوية للاستثمارات فى البنية الأساسية الاجتماعية كالتعليم والصحة وذلك فى المناطق التي لا تتمتع بتركيز خاص فى ظل إستراتيجية التحضر المطبقة وكذلك توفير المستويات الأساسية لخدمات المرافق لضمان رفع مستويات المعيشة فى كافة التجمعات الحضرية وتحقيق العدالة بين الأقاليم. - توجيه استثمار القطاع العام المباشر فى تنفيذ البنية الأساسية داخل الحضر نحو تشجيع التوسع الصناعي وتدعيم استثمارات القطاع الخاص فى المكونات الأخرى للبنية الأساسية. وكذلك ربط هذه الاستثمارات ببرنامج زمني سليم يضمن تركز استثمارات القطاع الخاص فى الإسكان واستثمارات الصناعة فى المواقع المرغوب فيها والمتفقة مع أهداف الخطة القومية للتنمية الحضرية.
البنية الأساسية بين الأقاليم الحضرية زيادة كفاءة وتحديث قطاعات الطاقة والنقل والاتصالات مع تطبيق سياسة التسعير الاقتصادي لتحقيق أهداف السياسة القومية للتنمية الحضرية.	- **الطاقة**: دراسة احتمالات تأثير سياسة التسعير الاقتصادي للطاقة على معدلات الطلب فى ظل ما يتطلبه البرنامج النووي لتوليد الطاقة[45] من الاستثمارات الضخمة وطول مدة التشييد. حيث يشجع ذلك التسعير الاقتصادي المستهلكين على الاقتصاد فى استخدام الطاقة وزيادة كفاءة هذا الاستخدام، وذلك حتى مع البدء فى تنفيذ البرنامج النووي. - **النقل**: رفع كفاءة ذلك القطاع وخاصة فى مجال السكك الحديدية. حيث لا تتطلب الشبكة الحالية للنقل تغييراً جذرياً ولكن ذلك سيؤثر على حجم النقل بين المناطق المختلفة. وعموماً يجب مراعاة التنسيق بين الاستثمارات فى زيادة طاقة الشبكة الحالية وبين أهداف السياسة القومية للتنمية الحضرية. - **الاتصالات**: دفع القطاعين الخاص والعام نحو استخدام الوسائل التكنولوجية فائقة الكفاءة فى الاتصال وذلك بهدف تقليل الطلب على الشبكات العامة. أضف إلى ذلك اتباع سياسة تسعير اقتصادية بهدف تشجيع الهيئات الدولية على تمويل المشروعات المستقبلية للقطاع.	- وفى بعض الأقاليم التي يوجه إليها تركيز خاص، مثل التجمعات الحضرية بالوجه القبلي، يمكن منح حوافز للصناعة باستمرار التسعير بالسعر الأدنى للطاقة الكهربائية. وفى هذه الحالة يكون لزاماً تسعير الطاقة فى الأقاليم والمستوطنات الأخرى بالسعر الاقتصادي الذي يعوض قطاع الكهرباء عن خسارته الناجمة عن هذه الحوافز. - سيؤدى الاستمرار فى تطوير كفاءة طريق القاهرة/الإسكندرية الزراعي إلى استمرار النمو العشوائي للمستوطنات على هذا المحور، وذلك ما لم تتخذ الاحتياطات الكافية للحد من هذا النمو غير المرغوب والذي سيزيد من صعوبة تعديل اتجاهات النمو فى كل من القاهرة والإسكندرية.

ج ـ المنافع والتكاليف:

المنافع	التكاليف
- ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بالناتج المحلى والعمالة وبتكاليف ملائمة فى ضوء الموارد المتاحة، مما يحقق وفراً قدره نحو 5 مليارات جنيه مصري فى إجمالي الإنفاق اللازم للتنمية الحضرية، الأمر الذي يتيح استخدام هذا الوفر فى أغراض إنمائية أخرى. - إمكانية توطين عدد يزيد على 10 ملايين نسمة من سكان الحضر الجدد بالمواقع الصحراوية، وذلك فى	- تقدر جملة تكاليف التنمية الحضرية فى حدود 101.1 مليار جنيه مصرى. وذلك فى ظل تقدير مناسب لحجم الموارد المتاحة بالدولة يدور حول 105.8 مليار جنيه مصرى (بحساب مجموع الاستثمارات ناقص إجمالي الاستثمارات المتوقع توافرها فى قطاعي الزراعة والبترول). - هناك تقديران لتكاليف البنية الأساسية اللازمة لدعم

المنافع	التكاليف
حالة اتباع التوصيات الواردة بالدراسة بشأن تعديل محاور التوسع الحضري. - إتاحة تحقيق زيادات كبيرة فى خدمات البنية الأساسية الحضرية والإقليمية وخدمات الإسكان عند مستويات ملائمة من التكلفة تتفق ومستويات القدرة على الدفع لدى غالبية سكان الحضر، علاوة على ملاءمتها لمقدرة الحكومة على تحمل أعباء الدعم المالي لهذه المجالات. - تؤدى الاستراتيجية المفضلة إلى توفير نحو 30 000 فدان من الأراضي الزراعية بالدلتا بالمقارنة بما يتوقع أن ينجم من فائدة من هذه الأراضي إذا ما استمر عدد من الاتجاهات الحالية فى التوسع الحضري، وبصفة خاصة فى الدلتا.	التوزيعات السكانية الواردة بالاستراتيجية المفضلة، يستند أولهما إلى المعايير القائمة بالنسبة لعناصر البنية الأساسية - كل على حدة – مثل المياه والصرف الصحي، الخ . أما الثاني فيستند إلى معايير معدلة تتفق ومستويات القدرة على الدفع، مما يزيد من إمكانيات استرداد الحكومة للتكاليف الممولة بالإنفاق العام. - استند تحليل تكلفة البدائل الواقعة فى إطار الاستراتيجية المفضلة للتنمية الحضرية على مبدأ تتبع تلك الآثار المترتبة على القيام باستثمار ما لتحقيق هدف قطاعي أو إقليمي، ومن ثم تقييم وزنها الكلى بما كان يمكن القيام به فى موقع آخر لتحقيق ذات الهدف (أي تحديد تكلفة " الفرصة البديلة" لرأس المال).

د ـ أهم النتائج والتوصيات:

- يصعب توفير الموارد لتنفيذ كافة مشروعات وخطط التحضر التي تم إعدادها (أو المستهدف إعدادها) بالمعدلات والمعايير الواردة بهذه الخطط والمشروعات،[46] إلا في ظل تحقيق معدل نمو اقتصادي حقيقي قدره 7 % سنوياً، بالإضافة إلى تحقيق زيادة كبيرة في المدخرات الوطنية.
- يتطلب تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي وخلق فرص عمل متزايدة، أن يتم الأخذ بمعايير كفاءة التوطن عند توجيه الاستثمارات.
- ينبغي ربط الاستثمارات بأنواع وأحجام المشروعات ذات العائد العالي والسريع، وذلك لتقليل حجم الأصول غير المستعملة أو التي تعمل بأقل كثيراً من طاقتها الحقيقية. وكذلك يجب استغلال إمكانيات القطاع الخاص لتحقيق استثمارات تؤدى إلى خلق فرص عمل وتوفير وحدات سكنية، مما يؤدى إلى تخفيف الأعباء الواقعة على الموارد العامة، ومن ثم تعظيم الاستفادة من القطاع العام في المجالات التي لا يتمكن القطاع الخاص من القيام بها.
- هناك صلة وثيقة بين معدل تحقيق خلخلة الكثافة السكانية ومعدل النمو الاقتصادي. فكلما أسرعت معدلات تحقيق الخلخلة، كلما ارتفعت معدلات الاستثمار المطلوبة للفرد وكلما ازدادت مخاطر التباطؤ في معدل النمو الاقتصادي.
- إعطاء أولوية لجهود تخفيف حدة التركز السكاني في إقليمي القاهرة والإسكندرية وتوجيه السكان نحو التجمعات الحضرية القائمة في المناطق غير الزراعية (على الأراضي الصحراوية) والتي يتم اختيارها في ضوء تلك المزايا النسبية المرتبطة بالحجم وتنويع قاعدة التحضر.
- منع إقامة أية صناعات جديدة بمنطقة الدلتا، مع استثناء خاص لبعض الصناعات التي تتأثر بخسائر ضخمة نتيجة لإقامتها بعيداً عن الدلتا. ومن ناحية أخرى اعتبار الدلتا - رسمياً - إقليما واحداً في مجال التخطيط الإقليمي من خلال مخطط متكامل للتنمية الاقتصادية والعمرانية. مع

تأكيد رفع معدلات النمو في أسيوط وقنا ونجع حمادى وأسوان، خاصة وأن هذه المدن تمثل أكثر المواقع ملاءمة في مجال النمو الحضري فوق أراض غير زراعية.

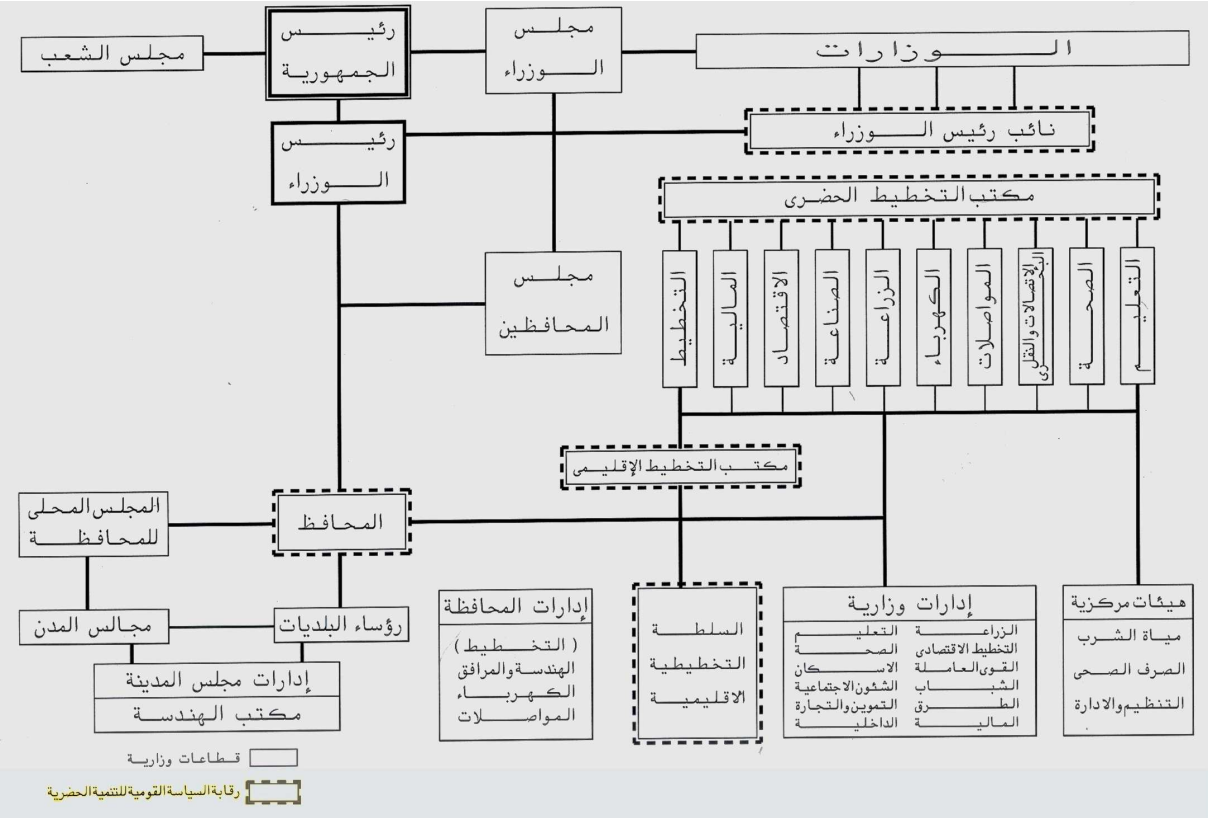

شكل رقم (9) **مخطط الهيكل التنظيمي للحكومة المركزية والمحلية ووظائف السياسة الحضرية**

رابعاً: إدارة السياسة الحضرية:

تنطلق استراتيجية NUPS من توثيق روابطها بالهيكل التنظيمي للحكومة المركزية والمحلية، بصورة تمكن متخذي القرار من ضبط سياسات التخطيط الحضري ورسم ومتابعة السياسة الاقتصادية وتخطيط وتنفيذ السياسة التمويلية على المستوى القومي. انظر شكل رقم (9)[47]، فيجب أن تتبع رئيس الوزراء أو نائبه للشئون الاقتصادية والمالية، مع ربطها مباشرة بكل من وزارة التخطيط وهيئات التخطيط الاقليمى وبنك الاستثمار القومي وذلك من خلال لجنة للتنسيق العام بين مختلف الوزارات (يرأسها نائب رئيس الوزراء وتتكون من وزراء الاقتصاد والمالية والتخطيط) وذلك بهدف مراقبة توجيهات السياسة الحضرية.

وتترسخ تلك الاستراتيجية من خلال هيكل وظيفي فعال يتبنى المسئوليات الأساسية فى مجال وضع السياسات والتنسيق بينها، متصل برئيس الجمهورية ونائب رئيس الوزراء المسئول عن الإدارة المقترحة لشئون التنمية الحضرية. ويؤكد شكل رقم (10)[48] بوضوح ذلك التنسيق التام بين هذه الإدارة والوزارات الأخرى من خلال مجلس الوزراء، مع توافر إمكانيات الإلمام بتوجيهات السياسة على

المستويين القومي والمحلى من خلال مجلس الشعب ومجالس المحافظات والمجالس المحلية وذلك لإقرار الخطوات المتضمنة فى عملية إدارة السياسة الحضرية. كل ذلك رهن بتحول موارد التنمية إلى البرامج والمشروعات التي تدعم سياسة التنمية الحضرية وتبتعد عن البرامج التي لا تحقق ذلك. وهنا نؤكد على ذلك الدور الرقابي المنشود من وزارتي المالية والعدل لضمان تحقيق توجيهات تلك السياسة.

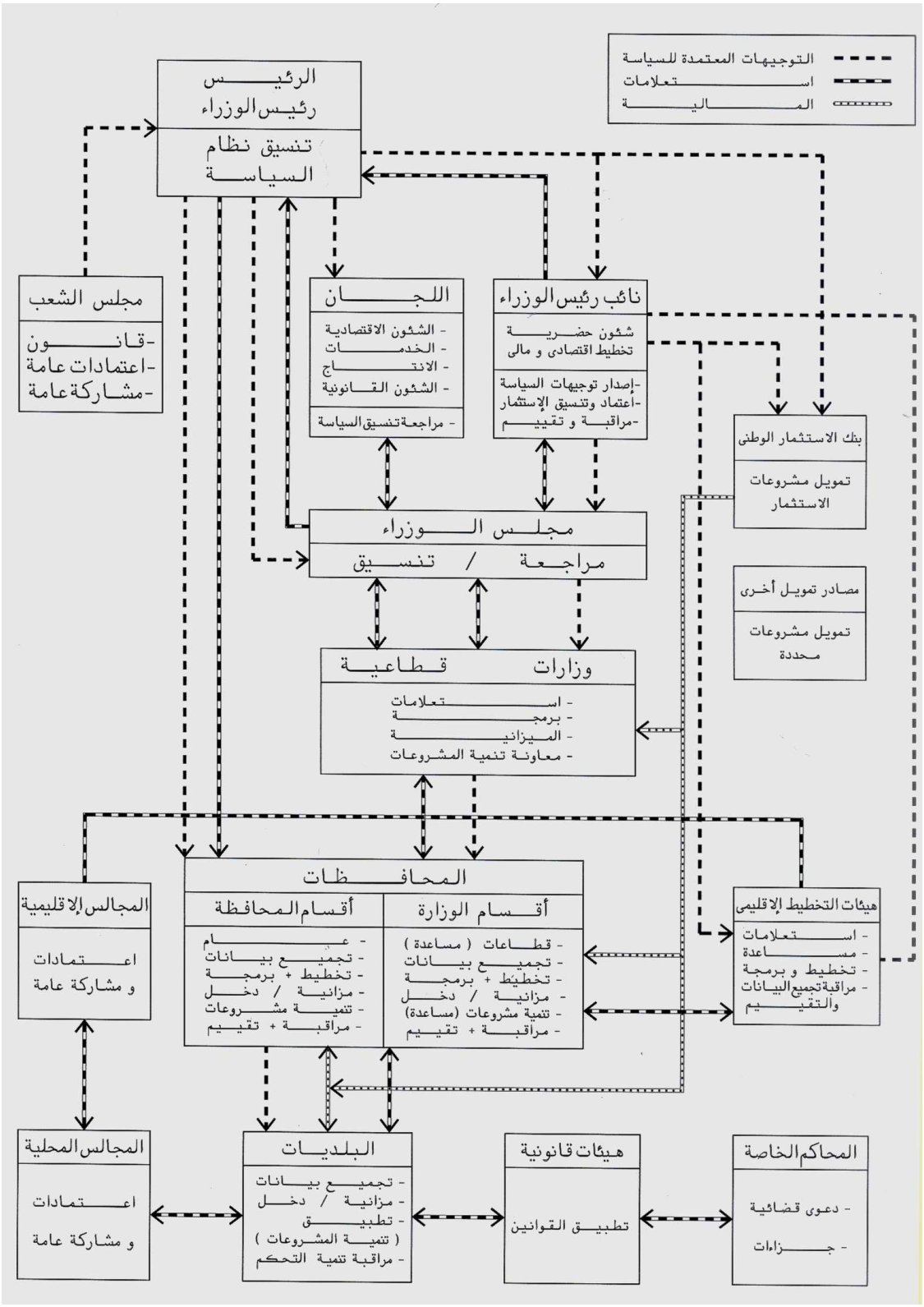

شكل رقم (10) **التكوين الوظيفي لإدارة السياسة الحضرية**

سادساً: خطة نمو العاصمة والمدن الكبرى:

انتهت NUPS إلى أن إقليمي القاهرة والإسكندرية سيظلان يلعبان ذلك الدور الهام فى استيعاب الزيادة المتوقعة من سكان الحضر بمصر وذلك نتيجة لعدة عوامل، من بينها ما يلي:

- نتيجة لتوجهات منع التوسع الصناعي بمناطق المدن الكبرى فقد تنخفض معدلات النمو فى الاقتصاد القومي مما ينعكس على هيكل التحضر بالارتباط بين الكفاءة الاقتصادية والمكانية.
- قصور هياكل المناطق الجديدة فى استقطاب سكان الحضر إلى هذه المناطق خلال القرن الحالي.
- قد تعجز الجهود المقترحة باتجاه خلخلة الكثافة السكانية عن تحقيق أهدافها المنشودة.
- تقوم المناطق الحضرية فى أقاليم المدن الكبرى باستيعاب المهاجرين من الدلتا (ووادي النيل) مما يترتب عليه خسائر أقل من الأرض الزراعية، ولا سيما أن فرص التوسع فى تلك المناطق الصحراوية تعد كافية لاستيعاب حجم النمو المتوقع فى المدن الكبرى.
- يؤدى تركيز النمو فى المراكز الحضرية الرئيسية إلى زيادة فرص رفع مستوى العدالة بين السكان منخفضي الدخل والذين يمثلون نسبة هامة من سكان الحضر بمصر.

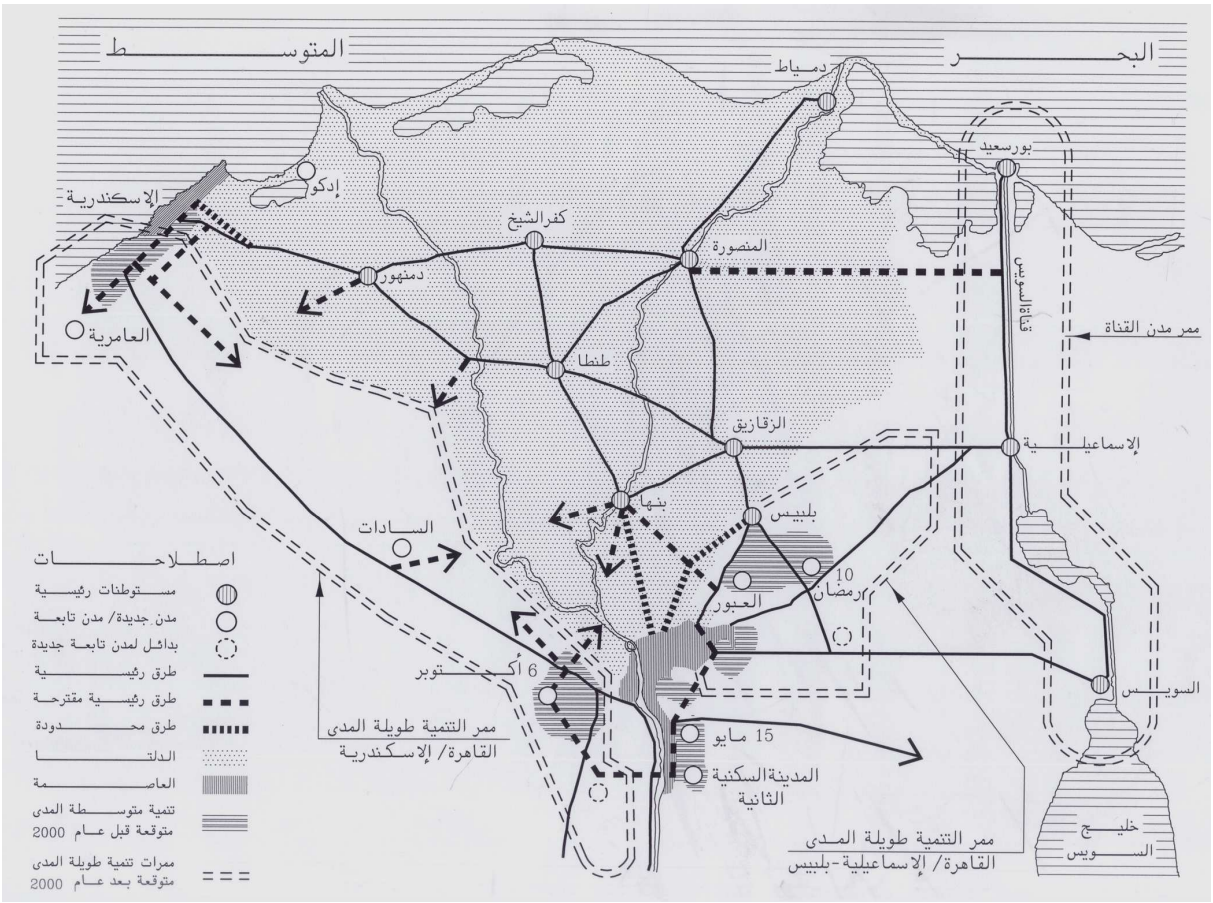

شكل رقم (11) **إطار التنمية طويلة المدى للمدن الكبرى**

ويوضح شكل رقم (11)[49] الخطة التصورية لتنمية العاصمة والمدن الكبرى على المدى الطويل وذلك بتعمير القطاعات الممتدة على طول الأطراف الغربية والشرقية للدلتا/ الصحراء بامتداد حدود العاصمة، فإلي الشمال الشرقي يوجد شريط بين القاهرة والإسماعيلية (موازي لطريق القاهرة ـ الإسماعيلية الصحراوي)، والى الشمال الغربي يوجد شريط بين القاهرة والإسكندرية (على طول طريق القاهرة ـ الإسكندرية الصحراوي). ومن جانب آخر سيلعب الشريط الذي يضم مدن القناة دوراً مماثلاً. ولكن يجب أن يتم تخطيط هذه القطاعات فى إطار التنسيق مع الإدارة الحاكمة للنمو فى منطقة الدلتا.

سابعاً: أبعاد استراتيجية التنمية:

استشرفت NUPS بعدين هامين لضبط وإنجاح منظومة النمو الحضري القومي، يؤكد البعد الأول على ضرورة الأخذ بمبدأ الحفاظ على الأرض الزراعية من التآكل والانكماش أمام ظاهرة التوسع الحضري المستمر، فى مقابل الدفع وتحضير الأراضي الصحراوية المتاخمة للمناطق الحضرية ـ الحالية والمستقبلية ـ لاستيعاب الأعداد المتزايدة من سكان الحضر. وهى من الموضوعات المتعلقة بحماية البيئة من التدهور وذلك قبل ثلاث سنوات من إنشاء جهاز لشئون البيئة فى مصر برئاسة مجلس الوزراء[50] (فى 30 ديسمبر 1982). بينما يؤكد البعد الثاني على ضرورة الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات فائقة السرعة فى تأسيس بنك معلومات البيئة الحضرية، من خلال الاتصال بالشبكة القومية للمعلومات وكذا الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وذلك قبل ثلاثة عشر عاماً من ارتباط مصر بشبكة الإنترنت[51] (اعتباراً من أكتوبر 1993). وهذان البعدان هما:

- البعد البيئي.
- البعد التكنولوجي لتداول المعلومات.

وهناك بعدان آخران ـ هامان أيضاً ـ لاستكمال أركان السياسة القومية للتنمية الحضرية فى مستوييها للتنمية متوسطة المدى (متوقعة قبل سنة 2000) والتنمية طويلة المدى (متوقعة بعد سنة 2000)، وهما:

- البعد النووي لتوليد الكهرباء.
- البعد الاقتصادي ـ الاجتماعي لعدالة التوزيع بين الأقاليم وسكانها.

1 ـ البعد البيئي وأزمة فقدان الأرض الصالحة للزراعة:

تعانى مصر من مشكلة فقدان الأراضي الصالحة للزراعة نتيجة لضعف إداري شديد فى تنفيذ قوانين حماية الأراضي الزراعية من التوسع الحضري المستمر.[52] وقد حذرت NUPS من عدم تحديد الأراضي/ المناطق الزراعية ذات الأولوية ـ على مستوى المركز الإداري ـ مع ربطها بالمناطق الأخرى ذات الأولوية بالنسبة لكل من التوطن الصناعي والسكنى، وذلك لتشديد الرقابة على التنمية، نظراً لوجود بعض الأراضي الزراعية الخصبة فى مصر داخل حدود المدن والتي يصعب حمايتها من زحف التنمية

الحضرية (مثل معظم الأراضي الواقعة قرب مدينة الجيزة). ويلزم ذلك حدوث تغيير فى القوانين الضريبية القائمة لتفصل بوضوح تام فى التصنيف بين تلك الأراضي الموجودة بالمناطق الحضرية بصورة مختلفة عن تلك الموجودة فى المناطق الزراعية.[53]

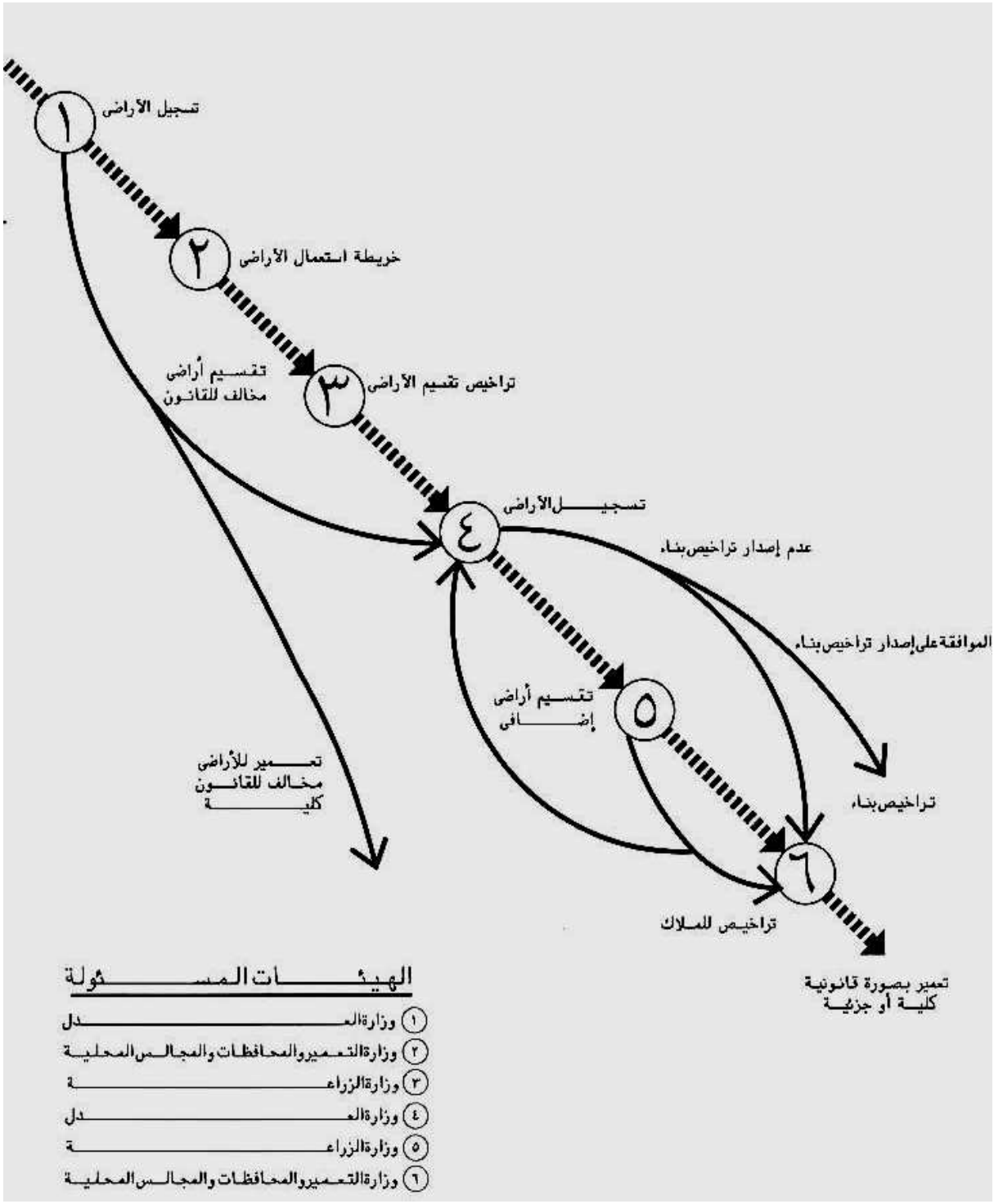

شكل رقم (12) **الثغرات فى عملية الرقابة على تعمير الأراضي**

ويوضح شكل رقم (12)[54] مواطن الضعف والثغرات فى مجال ضبط الرقابة على التنمية، التي تظهر خلل ما يعانيه الجهاز الإداري من عدم التكامل بين الجهات المسئولة عن الرقابة على التنمية وتطبيق القوانين. وبذلك يلزم كثير من الإجراءات المقترحة لمراقبة تلك التنمية غير المرغوبة، كما يحددها شكل رقم (13)[55]، فى صورة أساليب فعالة لحث التنمية المرغوبة من خلال تقوية رقابة الهيئات المسئولة داخل تلك الجهات المختصة بما يلي: تسجيل الأراضي، خرائط استعمال الأراضي، تراخيص تقسيم الأراضي، الموافقة على إصدار تراخيص البناء. وتفضل NUPS، بالإضافة إلى زيادة التكامل بين عمليتي الرقابة وتطبيق القوانين (وفرض عقوبات مشددة على المخالفين)، إتاحة مواقع بديلة للخدمات يمكن توجيه التنمية إليها مع تحديد مناطق الأولوية وإخضاعها للرقابة المشددة وكذلك تحديد الاستخدامات "المقيدة" للأراضي، وخير وسيلة لحماية المناطق ذات الأولوية أن تحتكر الحكومة حقوق التنمية.

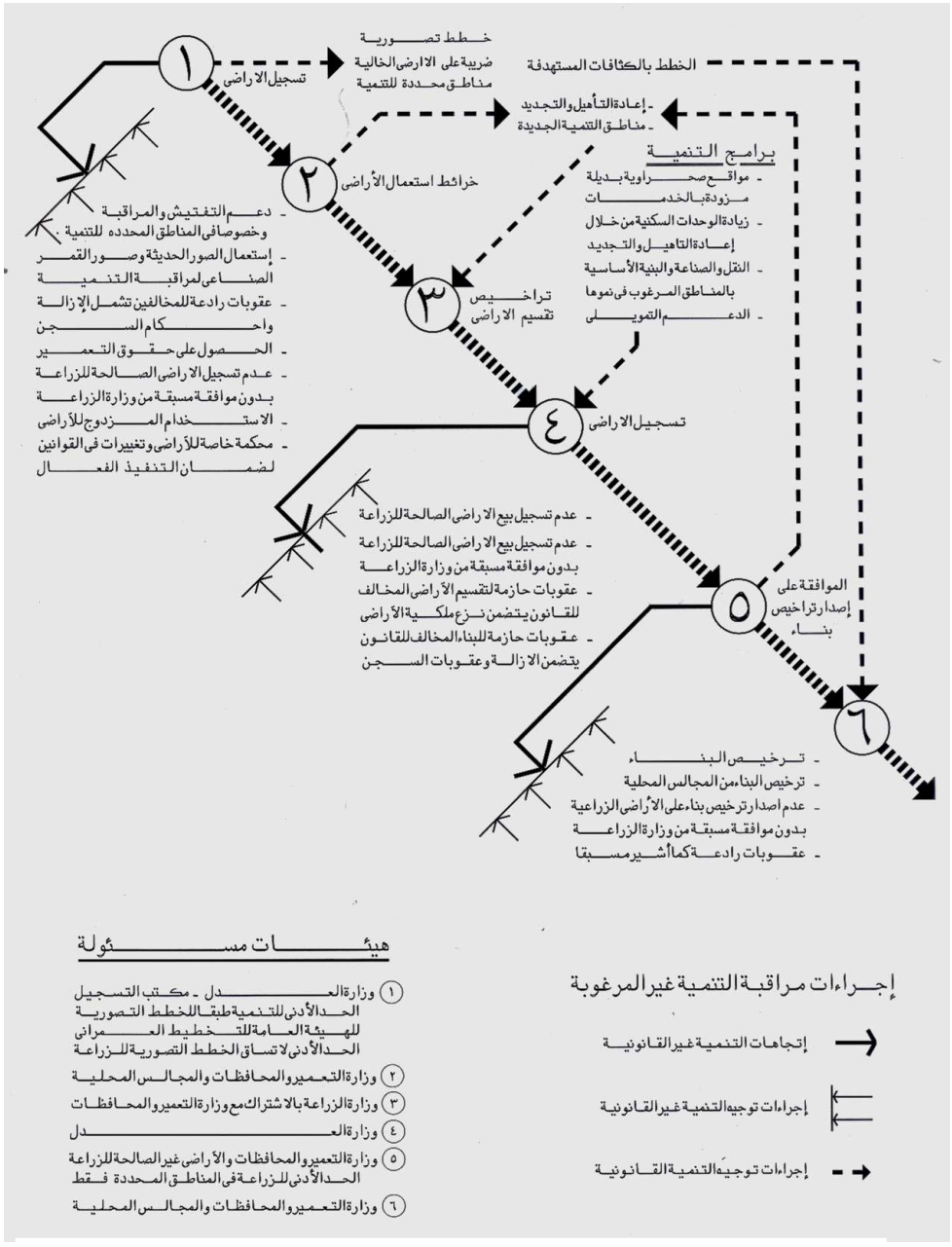

شكل رقم (13) **الإجراءات المقترحة لمراقبة التنمية (أساليب حث التنمية المرغوبة)**

مناطق الاستيطان	الخطوط الارشادية للتوطن الصناعي	نوع الصناعة الموصى بها														مناطق الاستيطان المحتملة
		صناعات غذائية	مشروبات	دخان	غزل و نسيج	ملابس و أحذية	أخشاب و منتجاتها	الورق و منتجاته	الطباعة و النشر	الكيماويات	المطاط و البلاستيك	مواد البناء	حديد و صلب	منتجات المعادن	معامل التكرير	أجهزة كهربائية والكترونية	
القاهرة الكبرى	- تتطلب حجم كبير من العمالة الماهرة - تركز التوطن حول شبكة نقل رئيسية - تتطلب تواجد قاعدة صناعية - سهولة الاتصال بالخدمات التجارية والمصرفية					X			XX	X	X			XX			- التركيز على استثمار القطاع الخاص - تشتيت الاستثمار فى الطباعة والنشر ومنتجات المعادن والمطاط والبلاستيك تجاه المواقع المرغوبة - الملابس فى الشمال الشرقى - الكيماويات فى الجنوب
الاسكندرية	- مماثلة للقاهرة الكبرى و لكن تتطلب سهولة الاتصال بالموانى الرئيسية					X	XX	XX		X	X			XX			- التركيز على تشتيت استثمار القطاع الخاص تجاه المناطق المرغوب فى نموها و دعم ذلك بالاستثمارات العامة - الورق ومنتجات (ذكى) الملابس و الكيماويات (الادوية)
القناة	- تتطلب قوة الروابط بالقاعدة الصناعية القائمة - تخدم الاسواق الاجنبية					X	X	X		XX	X	XX	XX	XX	XX		- الكيماويات ، المطاط ، البلاستيك ، صناعات كبيرة لمواد البناء ، الحديد و الصلب ، منتجات المعادن ، الورق المكرر ، الملابس فى السويس (بهدف التصدير) - الملابس ، منتجات الاخشاب ، الاغذية ، مواد البناء المعدنية (بورسعيد و الاسماعيلية)
الدلتا	- تتطلب قربها من مناطق المواد الزراعية الاولية - تحسين انتاجية القاعدة الزراعية والصناعية القائمة	X	X		X	X											- اقتصار الاستثمارات الصناعية الجديدة على توسيع الوحدات القائمة و عدم اتاحة مواقع جديدة للصناعة ما لم يثبت عدم جدوى اقامتها فى مواقع اخرى
شمال الوجه القبلى	- تتطلب قربها من مناطق المواد الزراعية الاولية - انظر جنوب الوجه القبلى	X												X			- الامكانيات للصناعات القائمة على الزراعة و التسويق فى المنيا و بنى سويف و الفيوم (الاولويات فقط) - امكان اقامة صناعات صغيرة للمعادن الخفيفة فى المدن السابقة (بفضل وجود روابط بالقطاع الزراعى)
جنوب الوجه القبلى	- تقوم بأشباع الطلب المحلى - تتميز بانخفاض المحتوى الاستيرادى - تتميز بانخفاض متطلباتها من العمالة الماهرة - روابط متعددة بالصناعات الاخرى - ارتفاع المعدل المتوقع لنمو العمالة - كثافة عمالية مرتفعة				XX					X		XX		X			- التركيز على احلال الواردات المحلية وتدعيم الصناعات الصغيرة - منتجات السكر بأسيوط و مواد البناء و النسيج و الملابس - منتجات المعادن و علف الماشية و التعدين و العمدات - قنا ونجع حمادى مشابه لأسيوط بالاضافة لمنتجات الألومنيوم - أسوان مثل أسيوط بالاضافة لمصانع منتجات الأسماك والتعدين
المناطق النائية	- تتطلب سهولة الاتصال بمصادر المواد الخام مثل المناخ - تتطلب سهولة الاتصال بمصادر الخامات الزراعية و الثروة السمكية فى البحر الأحمر	X															- بعض التركيز على الصناعات الغذائية فى البحر الاحمر (صناعات تعليب الأسماك) فى سيناء (العريش) و الصحراء الغربية (تجهيز و تعليب اللحوم) - بعض الامكانيات لصناعة مواد البناء وخاصة منتجات الأسمنت فى جميع المناطق - المنتجات الكيماوية فى البحر الأحمر أو مطروح (احتمال قائم)

XX امكانيات قوية لتواجد الصناعة X بعض امكانيات لتواجد الصناعة تمنع اقامة الصناعة

شكل رقم (14) **استراتيجية التوطن الصناعي الموصى بها فى NUPS**

ومن ناحية التنمية الصناعية فقد أكدت NUPS ذلك البعد البيئي، فى ضرورة ربط سياسات تحديد المناطق ذات الأولوية للتوطن الصناعي مع مثيلتها للتوطن الزراعي، حتى لا تتعرض الأرض الزراعية للتآكل والانكماش. ومن المتوقع استمرار التوطن بالمناطق الصناعية التي تخصصها المحافظات[56] داخل حدودها (وذلك بفرض أن الموافقات الضرورية قد منحت من قبل وزارة الصناعة وان كافة المرافق العامة الضرورية اللازمة قد أنشئت). وواقع الأمر أن هناك تراخيص قد تمنح لمواقع أخرى عندما يتاح التمويل الاستثماري اللازم ويكون جاهزاً للإنفاق. ويعود ذلك الجنوح القانوني إلى عدة عوامل، منها: حاجة المحافظات لتوفير الدخل والعمالة داخل حدودها، وعدم توافر الإطار التخطيطي العمراني المناسب للتوجيه النوعي للصناعة وللتنسيق بين ما تقوم به وزارة الصناعة والوزارات الأخرى والمحافظات، وعدم توافر الأفراد والسلطة اللازمين لتطبيق أحكام هذه التشريعات على مستوى المحافظة والمستويات الأدنى منها. وخير مثال لذلك تعثر تطبيق أحكام القانون رقم 53 لسنة 1978 بشأن منع توطين الصناعات ـ عدا الزراعية منها ـ فوق الأرض الزراعية. لذلك يجب تقرير الإجراءات والمبادئ التالية:

- ✓ تحديد المواقع الصناعية المفضلة تبعاً لنوع الصناعة.
- ✓ تحديد مناطق الصناعة داخل نطاق المناطق الحضرية على أساس خطة التنمية الصناعية.
- ✓ تفعيل تطبيق الأحكام مع تشديد العقوبات على مخالفة الضوابط المفروضة.

ويفند شكل رقم (14)[57] استراتيجية التوطن الصناعي ـ المستقبلي، التي تؤكد ذلك البعد الحيرى للبيئة تبعاً لنوع الصناعة الموصى بها، مع تحديد الخطوط الإرشادية للتوطن الصناعي حسب التوزيع الجغرافي للمناطق الحضرية بمصر.

2 ـ البعد التكنولوجي لتداول المعلومات:

ناشدت NUPS وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية تأسيس بنك للمعلومات في مجال التنمية الحضرية تكون نواته مقتنيات المشروع، أي يتم دمج بنك معلومات المشروع داخل نظام أكبر للمعلومات بالهيئة المستقبلة لنواة تلك الدراسة، من خلال نظام مرن متصل بالشبكة القومية للمعلومات والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مدعوم بعناصر بشرية مؤهلة باحتراف لقيادة عملية تداول المعلومات، وذلك لمواجهة مشكلة تدفق المعلومات في مجال التخطيط الحضري في البيئة المصرية، بما يخدم مختلف أغراض البحث خارج نطاق حيز الهيئة الجاذبة لبنك معلومات التنمية الحضرية.[58]

3 ـ البعد النووي وأزمة الطاقة:

مما لاشك فيه أن الطاقة الكهربائية تأتى فى مركز الصدارة بين عوامل نجاح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد نوهت NUPS عن حدوث فجوة فى الاستهلاك النوعي للكهرباء بنسبة تتجاوز 20 % من إجمالي استهلاك الطاقة التجارية نتيجة لسياسة إطلاق الاعتماد على الطاقة الكهربائية

فى مصر، تلك النسبة التي وصلت إلى ضعف النسبة بالدول الصناعية الكبرى مثل فرنسا والولايات المتحدة (فى سنة 1981)، الأمر الذي يتطلب معه بناء مزيد من المنشآت التقليدية لإنتاج الكهرباء بتكاليف باهظة لتلبية ذلك الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية فى مصر. ومن ناحية أخرى ستواجه مصر فى عام 2020 أزمة فى احتياجاتها من البترول والغاز الطبيعي، قد تجعلها تشترى جزءاً من نصيب شركات البترول العاملة فى مصر بالأسعار العالمية لسد العجز فى احتياجاتها،[59] وهنا لا مناص ـ فى تلك الحالة ـ من الحصول على الكهرباء من الطاقة النووية لكونها ذات كفاءة عالية للغاية وغير ملوثة لبيئة الهواء الجوى، ولكن بشروط صارمة، أضف إلى ذلك الحصول على طاقة الكهرباء بتكاليف حدية منخفضة.

وترك حادث التسرب الإشعاعي من مفاعل تشرنوبيل فى أوكرانيا السوفيتية (سنة 1986) خوفاً واسع الانتشار فى مدى أمان الطاقة النووية، نتيجة ضحايا الحادث فى المدى القريب والبعيد وكذلك التأثيرات الصحية المدمرة تبعاً لحركة سحابة التلوث الإشعاعي فى الغلاف الجوى للأرض، على عكس حادث جزيرة "ثرى مايل أيلاند" بالولايات المتحدة قبل ذلك التاريخ بسبع سنوات، حيث لم يصب أحد بأذى وتم حصر الحادث بوجود أنظمة الوقاية الشاملة.[60] وكان حادث تشرنوبيل وراء عزوف وتراجع كثير من دول العالم عن استخدام الطاقة النووية فى توليد الكهرباء ومنها مصر، التي أنفقت نحو 500 مليون جنيه مصرى خلال عشر سنوات (1976 ـ 1986)، تمثل ما تم (بخبرة مصرية وأجنبية) من دراسات وأبحاث وإنشاءات فى محطة الضبعة النووية[61] بالساحل الشمالي.[62]

حصل فريق NUPS على كافة الأبحاث والدراسات من هيئة الطاقة النووية فتم إدراج الخيار النووي ضمن الإستراتيجية المفضلة، رغم أن بناء محطات الطاقة النووية يستغرق مدة زمنية طويلة بالإضافة إلى تعرض الاستثمار فيها إلى مخاطر عالية نتيجة احتمالات تجاوز التكاليف، وقد يحدث أيضاً تغير في الطلب أو في التكنولوجيا مما يدفع بالتصميمات الأصلية إلى التقادم قبل أن يستكمل تنفيذها. لذلك فقد تم اقتراح برنامج بطئ لبناء المحطات النووية في مصر يبدأ بالمحطتين النوويتين 900 ميجاوات في عام 1990 ومن ثم بناء منشأتين إضافيتين (900 ميجاوات أيضا) حتى عام 2000. ولما كان يمكن مواجهة الطلب على الطاقة الكهربائية في الوجه القبلي بالطاقة الكهرومائية خلال زمن الخطة فقد افترض أن تقع تلك المنشآت النووية بالوجه البحري وفى مواقع في الصحراء بعيدة عن مراكز تجمع السكان.

4 ـ البعد الاقتصادي ـ الاجتماعي لتقليل الفوارق فى عدالة التوزيع بين الأقاليم وسكانها:

يتسنى تحقيق العدالة الاجتماعية والحفاظ على الموارد الاستثمارية العامة، من خلال مستويات مادية معينة للإسكان والبنية الأساسية والخدمات الاجتماعية، على نحو يمكن من حصول كافة الفئات السكانية على منافع من الاستثمارات المنفذة والموارد المستخدمة، بتكلفة تتفق مع إمكانياتهم وبمستويات دعم يمكن تحملها من قبل الحكومة. وكلما ارتفعت المستويات المادية المستهدف تحقيقها من خلال عملية التنمية والتطوير فى كل من المناطق الجديدة والقديمة كلما ارتفعت احتمالات حرمان عدد من القطاعات

السكانية من الفوائد الناجمة عن الاستثمارات خلال حياته. وبالإضافة إلى ذلك، فكلما ارتفعت المستويات المادية المستهدفة كلما قلت إمكانية استرداد الحكومة لقدر كاف من الاستثمارات لاستخدامه في عملية الاستثمار خلال السنوات التالية.

وبصدد تخفيض التركز السكاني بإقليم القاهرة الكبرى، تعطى الأولوية فى النمو الاقتصادي للتجمعات الحضرية ذات الإمكانيات المرتفعة، لضمان كفاية الاستثمارات الموجهة لتحقيق هذا النمو. ومن ناحية أخرى ضرورة الربط - مرحلياً - بين الاستثمارات الموجهة للمدن الجديدة - القائمة بذاتها - وبين معدلات النمو المتوقعة لها، لتجنب وجود استثمارات معطلة في بعض المناطق، في حين تفتقر مناطق أخرى إلى الموارد اللازمة لرفع مستوى معيشة سكانها، وذلك لتحقيق التوزيع العادل للموارد بين الأقاليم والسكان من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

ومن ناحية أخرى فقد قررت NUPS عدم نجاح إمكانات المناطق النائية فى استيعاب ما هو متوقع لها من سكان الحضر فى مصر حتى عام 2000،[63] حيث إن فرص التنمية محدودة والموارد الطبيعية - ومن بينها المياه - نادرة إلى حد كبير، كما أن تكاليف الاستثمارات مرتفعة عن مثيلاتها في المناطق الأخرى.[64] ولاشك أن تنفيذ بعض الاستثمارات وإجراء التجارب الإنمائية بالمناطق النائية[65] سيؤدى إلى فرص أكبر للنمو الذاتي مستقبلاً مما يسهم في مواجهة الصعوبات التي قد تواجه الدولة في مجال التنمية خلال القرن القادم.

وخلاصة القول أن NUPS تمثل عنصراً أساسياً من عناصر سياسة التنمية الشاملة، في تكامل موضوعي لا ينقطع بين سياسات التنمية الريفية والتنمية الحضرية، لاستغلالها كافة العوامل المؤثرة في التوزيع المكاني والوظيفي للسكان والأنشطة الاقتصادية والخدمية داخل الدولة. ومن ثم أصبحت استراتيجيتها تعبر عن مجموعة السياسات القومية الهادفة إلى التأثير في توزيع تجمعات العمران الحضري على نحو يفي بمتطلبات تحقيق الأهداف القومية، من منظور يربط بين تحقيق النمو الاقتصادي وعدالة التوزيع بين كل من السكان والأقاليم. أضف إلى ذلك أنه لا يجب النظر إلى مجموعة التغيرات التي أوصت بها الاستراتيجية المفضلة باعتبارها أهدافاً في حد ذاتها، وإنما باعتبارها وسائل لتحقيق الأهداف القومية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

خاتمة

التنمية فى مصر بين الضغط السكاني والفقر الاقتصادي

نستخلص مما سبق عرضه بالقسم الأول للبحث، تلك الصورة الصارخة من عدم العدالة فى التنمية العمرانية بمصر، التي أكدها ذلك التقسيم الثنائي للمحافظات بين محافظات أكثر حضرية وأخرى أقل حضرية، باتخاذ معيار 40 % الحد الفاصل لنسبة الحضرية، وذلك للمقارنة فيما بين هاتين المجموعتين من المحافظات على كافة المستويات السكانية والاقتصادية، التي أظهرت مقدار تدهور الحالة الراهنة للعمران الحضري فى مصر بين الضغط السكاني والفقر الاقتصادي. ونعود لنقرر بناء على ما تم عرضه بالقسم الثاني للبحث، أن فرص تنفيذ استراتيجية NUPS المفضلة لم يكن لها أن تتحقق فى ظل ظروف الاقتصاد القومي الناتجة عن استمرار تلك السياسات الحكومية، الفاقدة للقدرة الفعلية نحو تدبير احتياجات الحاضر وتراكمات الماضي، التي تستهلك ذلك الرصيد الاقتصادي ـ الإستراتيجي من الأرض والأموال المملوكة لسكان مصر بدون النظر إلى للمستقبل.

لا أقول أن تلك المشاكل الناتجة عن تعثر برامج السياسة الحكومية، بما فى ذلك غياب الاستراتيجية الشاملة للتنمية فى مصر، وليدة مرحلة ما بعد ثورة يوليه 1952 ولكنها مشكلة قومية مزمنة ومستمرة ذات أبعاد تراكمية، سلبية فى الغالب، نتيجة تعامل الحكومات المتعاقبة مع قضايا الواقع المصري بأسلوب الإصلاحات الوقتية المسكنة، بل إصلاحات لا ترجو سوى زمانها المحدود حتى وان عادت بأضرار على المستقبل.[66] والراصد للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مصر يجد أن الوزارات قد تعددت منذ الثلاثينيات من القرن العشرين وحتى الوقت الحالي، بينما ظلت حالة مصر والمصريين تدور فى فلك مشاكل الزيادة السكانية وفقدان الأرض الصالحة للزراعة وتراكم الديون والبطالة والأمية وقصور الخدمات فى التغذية بمياه الشرب النقية ومحطات الصرف الصحي وغيرها من المشاكل المرتبطة بالأمن القومي المصري.

فإذا استرجعنا أحوال العمران فى مصر خلال العصور التاريخية، منذ عهد الفراعنة وحتى العثمانيين، يتضح حضور عنصر الثبات وتغيب عامل التغيير فى ملامح العمران المصري، حتى مجيء مشروع قناة السويس بعد مشروعات الري الكبرى فى عصر محمد على وإسماعيل، التي كانت وراء الخروج من وضع الثبات فى ملامح ذلك العمران، فقد أدى ذلك الممر العمراني الجديد المرتبط بشق قناة السويس، إلى تحفيز النمو الاقتصادي لبعض القرى القديمة التي منها خرجت مدن القناة الثلاث. وأيضا لا يمكن إغفال أثر الصناعة فى نمو المدن التي توطنت فيها، وكذلك فكرة إنشاء المدن الجديدة التي تبنتها الحكومة، فى أعقاب حرب 1973، لجذب ذلك الضغط السكاني بعيدا عن الأراضي الزراعية، رغم ضعف قدرة تلك المدن الجديدة على جذب الحجم المستهدف من سكان الدلتا والوادي.[67]

نجد أن العمران المصري قد تحيز بدرجة شديدة فى الارتباط بالوادي والدلتا، مع حركة النهر من الجنوب إلى الشمال، وسط طغيان وغلبة تلك الصحراء القاحلة التي تتحدى إرادة المصريين فى الخروج إليها للتعمير والاستقرار، لأن المصري القديم قد استقر فى القرى والمدن ذات الاقتصاد المبنى على خصوبة التربة ومستوى ماء النهر، حتى صار الفلاح المصري مزروعاً فى التربة وسط زراعاته، يخاف بشدة من قسوة الصحراء وندرة ماؤها. فلا يقدر على الصحراء وثقافتها إلا جيش قوى ينأى بعيدا عن المدن لحمايتها قبل أن يهاجمها العدو، وأيضا المستوطن البدوي الذي اعتاد عناء الصحراء ضد الفلاح القروي الذي اعتاد عطاء الوادي والدلتا.[68]

فهل لمصر من مشروع تنموي جديد يقدر على إعادة توزيع السكان بعيدا عن هذا الوادي القديم، مشروع على شاكلة شق قناة السويس التي كانت وراء تعمير هذه المنطقة الاستراتيجية الفاصلة بين إقليم شرق الدلتا وحدود سيناء الغربية. وكما القناة قد شقت فوصلت بين البحرين الأبيض والأحمر فنمت قرب مجراها المدن الثلاث، نجد أن فى شق ممر جديد للتعمير بالصحراء الغربية بموازاة وادي ودلتا النيل، فى غرب مصر من الشمال إلى الجنوب، سيكون كالريح السائدة التي أعطت للنهر سر قوته فى قيام الحضارة المصرية، حيث اجتمعت لها قوتان قوة تيار النهر وقوة اتجاه الريح السائدة، فاستمرت حركة النقل والتعمير خلال النهر بسهولة ويسر.

لقد خرجت فكرة ذلك الطريق الدولي المقترح للتنمية،[69] من منظور جيولوجي ـ جغرافي مبنى على دراسات علمية متعمقة للصحراء الغربية، منذ عام 1975، بين نخبة من علماء جامعة عين شمس ومركزي بحوث الصحراء والفضاء بالقاهرة ومركز أبحاث الفضاء بجامعة بوسطن الأمريكية[70]، حيث قام ذلك الفريق بتحديد المسار الذي روعي فيه الاختيار لأنسب المواقع المستوية والمبتعدة عن حركة الكثبان الرملية، فى محاكاة لطبيعة جريان النهر عبر مصر السفلي ومصر العليا، وذلك لتشييد طريق دولي فائق السرعة تلازمه خطوط السكك الحديدية والكهرباء وخط أنابيب للمياه.

هذا دور الجيولوجيا والجغرافيا، وبقى دور علماء الآثار والاقتصاد والهندسة والتخطيط والبيئة لإجراء دراسة جدوى المشروع، الذي يبدأ من غرب الإسكندرية بالساحل الشمالي ملتزم فى مساره الدلتا فالقاهرة ثم الفيوم حتى يصل توشكي فى جنوب مصر، بطول 1200 كم، وقد انبثقت منه اثنتا عشر طريقاً عرضياً، كروافد ربط للطريق (بأطوال تتراوح ما بين 10 ـ 80 كم) تصل بينه وبين مدن الوادي القديم (طنطا/ القاهرة/ الفيوم/ المنيا/ أسيوط/ قنا/ الأقصر/ كوم أمبو/ أسوان/ أبو سمبل)، وكذلك الإسكندرية والواحات البحرية، فى علاقة عضوية تبادلية مبنية على المنفعة الاقتصادية ـ الاجتماعية من المنظور القومي، حيث ستنمو حول الطريق مراكز للعمران الحضري والصناعة والسياحة العالمية وكذلك مراكز للعمران الريفي ومناطق للزراعة والتجارة الدولية.

وقد أظهرت الصور من الفضاء صلاحية فنية لنحو 1.7 مليون فدان من الأراضي الصالحة للزراعة بمصر بدون استصلاح، حيث تميزت بالاستواء ووجود المياه الجوفية التي تجرى من تحتها (مع ضرورة إجراء الأبحاث الحقلية قبل البدء فى التنفيذ)، بالإضافة إلى مساحات شاسعة أخرى من الأراضي ذات الصلاحية لجذب الصناعة بعيداً عن تلويث البيئة فى الوادي والدلتا. زد على ذلك الإمكانات الهائلة بالصحراء الغربية للاستثمار السياحي العالمي، مع إمكانية إنشاء ميناء جديد بمنطقة العلمين وربطه برياً بالسويس عبر رافد الطريق باتجاه القاهرة، وكذلك نقل أسماك بحيرة ناصر ومنتجات توشكي بالسكك الحديدية السريعة إلى منطقة القاهرة الكبرى وغيرها من المناطق الأخرى، دع عنك أهمية ذلك الطريق فائق السرعة فى ربط مصر بدول الجنوب الأفريقية.

أما التكلفة الاقتصادية لذلك المشروع التنموي غير التقليدي، فتقدر ما بين 20 ـ 24 مليار دولار أمريكي (بأسعار 2005)، أي مقدار ربع التكلفة المتوقعة للبرنامج النووي المصري لتوفير الطاقة الكهربائية.[71] حيث يرى رئيس فريق ممر التعمير بالصحراء الغربية طرح المشروع للاستثمار مثلما فعلت إمارة دبي[72] مع مشروع مدينة العرب، أي جعله مشروعاً قومياً لا يعتمد على الحكومة بل يجب أن يتحمله المجتمع أو القطاع الخاص، من أجل حل معضلة التنمية الحضرية فى مصر. ويرى الباحث أن توفير الماء هو العامل الحيوي والمؤثر فى تنفيذ هذا المشروع التنموي الكبير وما يرتبط به من مشروعات زراعية وتجارية وصناعية وسياحية. انظر الخريطة شكل رقم (15) التي توضح مسار مشروع تعمير الصحراء الغربية وعلاقته بالوادي القديم.

ومع احترام الفارق الاقتصادي بين إمارة دبي ودولة مصر فى التعامل مع المشروعات الكبرى، بما فى ذلك فرق الحجم السكاني وكفاية الموارد الاقتصادية بينهما، وفى ظل تلك الأزمة بين التنمية والاستراتيجية فى مصر، نأتي إلى طرح قضية مكافحة الفقر فى مصر، على التوازي، من خلال إيجاد وتطبيق سياسات تؤدى إلى تعزيز فرص الفقراء وزيادة حصتهم فى الاقتصاد والتنمية، وصولاً إلى المساواة بين طبقات المجتمع وتحقيق العدالة فى الدخل. وخير مثال على المستوى العالمي التجربة الماليزية[73] التي نجحت فى مكافحة الفقر وتقليل معدلاته، من نسبة 50 % إلى 5 % فى خلال ثلاثين عاماً، مما يستدعى قيام علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسيين فى مصر بالدراسة لاستخلاص الدروس المستفادة منها، حتى تؤتى السياسات الرامية إلى ضبط النمو العمراني فى مصر ثمارها ويشارك الأفراد بحرية اقتصادية فى المشروع القومي للتنمية الحضرية.

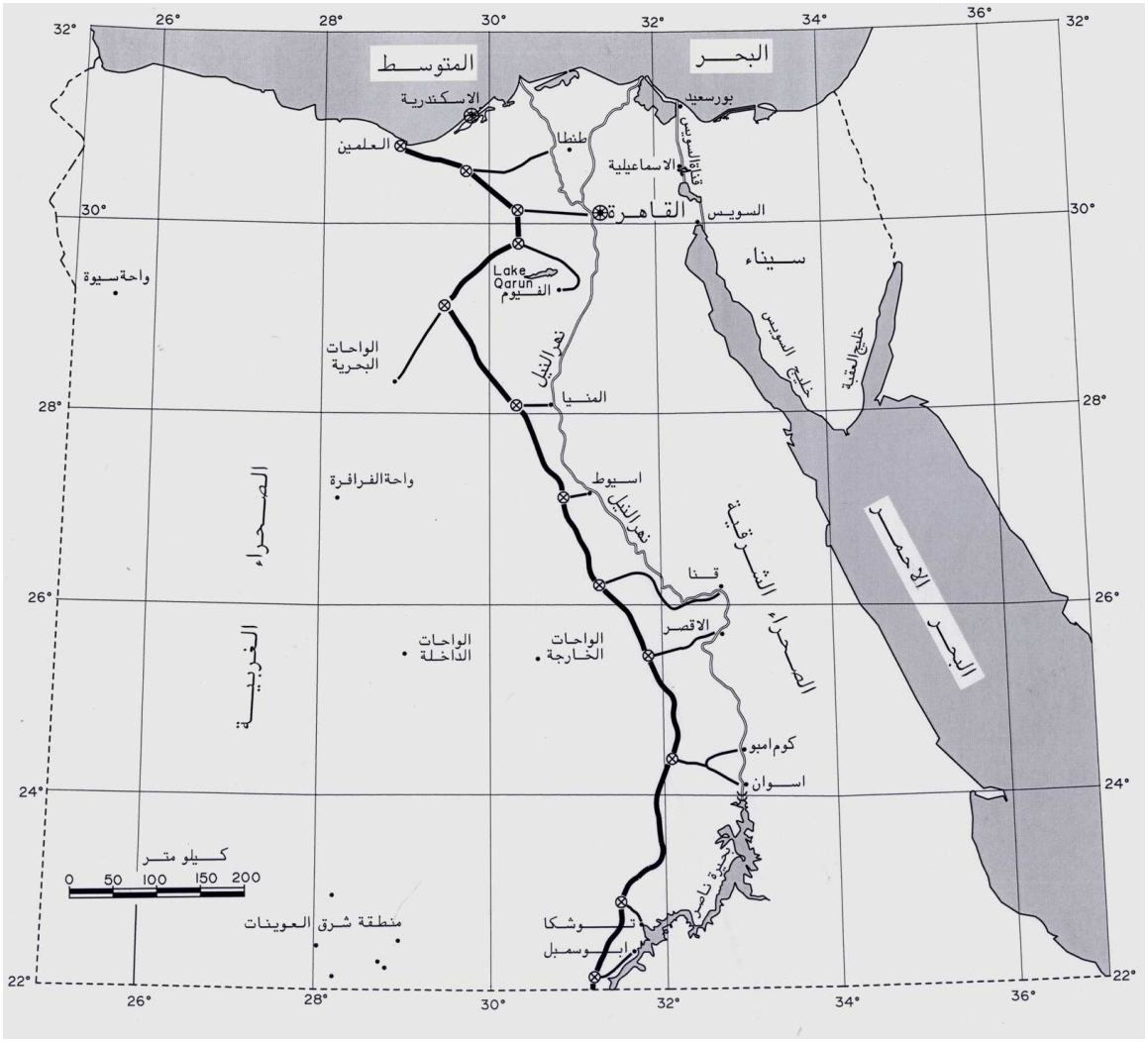

شكل رقم (15) **ممر التنمية بالصحراء الغربية وعلاقته بالوادي القديم**

الجداول

جدول رقم (1) **توزيع السكان فى مصر بين الريف والحضر وقوة العمل والبطالة ونسبة الحضرية (تقدير يناير 2004) والمعدلات الحيوية (سنة 2003) على مستوى المحافظة** [74]

المحافظة	عدد السكان (بالألف نسمة)			المعدلات الحيوية (فى الألف نسمة)			قوة العمل والبطالة			نسبة الحضرية	
	حضر	ريف	جملة	مواليد	وفيات	الزيادة الطبيعية	قوة العمل بالألف نسمة	% من جملة السكان	معدل البطالة %	إلى جملة سكان المحافظة	إلى جملة الحضر فى الدولة
القاهرة	7630	-	7630	24.2	6.6	17.6	2292	30	11.5	100	26.3
الإسكندرية	3756	-	3756	24	6.6	17.4	1010	26.9	9.1	100	13.0
الجيزة	3291	2245	5536	26.3	6.4	19.9	1415.3	25.6	7.5	59.4	11.4
القليوبية	1553.8	2250.4	3804.2	25.2	5.9	19.3	1161.6	30.5	10.1	40.8	5.4
الدقهلية	1369.4	3469.9	4839.3	25.6	6.4	19.3	1588.3	31.7	11.6	28.3	4.7
الغربية	1211.9	2647.5	3859.4	24	6	18	1350	35	9.6	31.4	4.2
الشرقية	1135	3875	5010	27.2	6.3	20.9	1574.4	31.4	11.3	22.7	3.9
البحيرة	925.5	3678.9	4604.4	25.4	5.8	19.6	1615.3	35.1	10.2	20.1	3.2
أسيوط	905	2446	3351	28.5	7.3	21.2	822.7	24.6	13.1	27	3.1
سوهاج	800	2931	3731	27.7	7	20.6	838.2	22.5	12.4	21.4	2.8
المنيا	759	3202	3961	29.3	7.4	21.9	1215.2	30.7	9.1	19.2	2.6
المنوفية	645	2526	3171	24.8	6.1	18.7	1072.2	33.8	8.6	20.3	2.2
قنا	608.5	2268.3	2876.8	26.7	6.8	19.9	693	24.1	18.3	21.2	2.1
كفر الشيخ	592	1949	2541	25.4	6.1	19.3	793	31.2	12.2	23.3	2.0
بنى سويف	517.7	1690.4	2208.1	28.5	7.3	21.2	672.6	30.5	4.5	23.4	1.8
الفيوم	529	1843	2372	27.9	6.2	21.7	653.3	27.5	9.4	22.3	1.8
بور سعيد	529.7	-	529.7	20.7	5.2	15.5	173.1	32.7	20.7	100	1.7
السويس	478.5	-	478.5	25.8	6.2	19.6	142	29.6	15.5	49.2	1.7
الإسماعيلية	422	422	844	29.2	6.8	22.4	270.1	32	20.8	50	1.5
أسوان	465	634	1099	26.1	6.2	19.9	325.9	29.7	28.1	42.3	1.6
دمياط	312.6	743.7	1056.3	26.7	6.5	20.2	310.1	29.4	5.4	29.6	1.1
شمال سيناء	176	126	302	30.3	6.4	23.9	95.6	31.7	15.4	58.3	0.6
مطروح	144.6	117.6	262.2	36.2	8.3	27.9	86	32.8	15.6	55.2	0.5
البحر الأحمر	131.7	50.9	182.6	24.9	4.3	20.6	64.1	35.1	16.8	72.1	0.4
الوادي الجديد	80.7	85.5	166.2	26.7	5.1	21.6	62.1	37.4	10.8	48.6	0.3
جنوب سيناء	31.4	32.4	63.8	26.1	4.1	22	25.5	40	13.3	49.2	0.1
جملة الدولة	29001	39234.5	68235.5	26.7	6.3	20.4	20321.6	29.8	12.7	-	100

جدول رقم (2) **التوزيع المساحي فى مصر بين المساحة الإجمالية والمأهولة ومساحة السكن والكثافة السكانية لكل نوع منها مع بيان مساحة الاستخدامات الأخرى على مستوى المحافظة** (2003) [75]

المحافظة	**المساحة** (كم ^{2})			**الكثافة السكانية** (ألف نسمة / كم ^{2})			**مساحة الاستخدامات الأخرى** (كم ^{2})		
	الإجمالية (1)	المأهولة (2)	السكن (3)	الحسابية (1)	الحسابية (2)	الفيزيولوجية (3)	منافع وجبانات	برك وأراضى بور	أراضى زراعية
القاهرة	3085.12	190.42	96.52	2.47	40.07	79.05	17.66	28.9	47.34
الإسكندرية	2299.97	1675.5	622.3	1.63	2.24	6.04	65.4	135.3	852.5
الجيزة	13184	1191	84	0.42	4.65	65.9	120	9	978
القليوبية	1124.28	1072.72	110.13	3.38	3.55	34.54	65.45	1.02	896.12
الدقهلية	3538.23	3538.23	280.5	1.37	1.37	17.25	198.5	166.25	2892.98
الغربية	1942.34	1942.34	191.65	1.99	1.99	20.14	61.65	18.75	1670.29
الشرقية	4911	4911	249.5	1.02	1.02	20.08	259.4	648.7	3753.4
البحيرة	9826	7093.84	163.04	0.47	0.65	28.24	129.54	188.54	6612.72
أسيوط	25926	1574	75.5	0.13	2.13	44.38	106.3	23.7	1368.5
سوهاج	11022	1593.92	337.87	0.34	2.34	11.04	402.43	79.03	774.59
المنيا	32279	2411.65	81.79	0.12	1.64	48.43	168.28	29.7	2131.88
المنوفية	2449	2435.93	103.14	1.27	1.3	30.74	103.39	5.17	2224.23
قنا	10798.32	1740.72	94.91	0.27	1.65	30.31	139.08	24.58	1482.15
كفر الشيخ	3466.69	3466.69	81.09	0.73	0.73	31.34	414.32	554.95	2416.33
بنى سويف	10954	1369.41	48.07	0.2	1.6	45.94	121.93	33.92	1175.49
الفيوم	6068	1839.81	68.93	0.39	1.29	34.41	23.07	68.27	1679.54
بور سعيد	1344.96	1320.68	371.47	0.394	0.401	1.43	34.87	884.96	29.38
السويس	9002.21	9002.21	16.68	0.05	0.05	28.69	7.54	8898.92	79.04
الإسماعيلية	5066.96	5066.96	290.32	0.17	0.17	2.91	54.24	3648.89	1073.25
أسوان	62726	1004.77	69.7	0.02	1.09	15.77	254.41	34.62	646.04
دمياط	910.26	668.87	33.79	1.16	1.58	31.26	49.94	27.41	557.73
شمال سيناء	28991.6	2100.84	273.11	0.01	0.14	1.11	21.85	915.13	890.75
مطروح	166563.27	1716.41	141	0.002	0.153	1.86	-	-	1575.41
البحر الأحمر	119099.13	71.13	66.54	1.54	2.57	2.74	2.99	-	1.6
الوادي الجديد	440098	1082.24	24.39	0.0004	0.154	6.81	5	781.23	271.62
جنوب سيناء	31272	16791	6189			0.01	-	-	10602
جملة الدولة	1007948.3	76872.29	10164.94	0.07	0.89	6.71	2827.24	17206.94	46682.88

جدول رقم (3) **توزيع المساحة المنـزرعة فى مصر وأطوال الطرق على مستوى المحافظة** (2003) [76]

المحافظة	**المساحة المنـزرعة** (ألف فدان)			**نسبة الأرض المنـزرعة** %		**أطوال الطرق** (كم)		
	الأراضي القديمة	الأراضي الجديدة	جملة	إلى جملة مساحة المحافظة	إلى جملة المساحة المنـزرعة بالدولة	المرصوفة	الترابية	نصيب السكان نسمة/كم طريق
القاهرة	16.79	-	16.79	2.3	0.2	1009	16	132
الإسكندرية	53.1	110.6	163.7	29.9	2.2	1317	72	2852
الجيزة	198.6	5	203.6	6.5	2.8	2034	200	2721
القليوبية	190.3	1.054	191.4	71.5	2.6	1189	532	3199
الدقهلية	625.5	10.5	636	75.5	8.7	1901	428	2546
الغربية	393.5	-	393.5	85.09	5.4	1143	457	3377
الشرقية	758.7	16.04	775	66	10.6	2059	1621	2433
البحيرة	770.1	39.3	809.4	34.6	11.1	3052	633	1509
أسيوط	329.8	0.9	230.7	5.4	3.2	2030	387	1651
سوهاج	291.8	12.4	304.2	11.6	4.2	1803	804	2069
المنيا	465.3	27.3	492.6	6.4	6.8	2004	565	1977
المنوفية	324.6	6.1	330.7	55.6	4.5	1296	261	2447
قنا	288.5	38.5	327	12.72	4.5	2489	388	1156
كفر الشيخ	603.9	4.9	608.8	73.8	8.3	1675	742	1517
بنى سويف	264.2	15.6	279.8	10.7	3.8	1451	260	1522
الفيوم	402.95	31.66	434.6	30.1	6	1290	361	1839
بور سعيد	5.5	21.2	26.7	8.3	0.3	454	135	1167
السويس	18.4	1.8	20.2	33.6	0.3	1347	193	355
الإسماعيلية	184.6	24.8	209.4	17.4	3	1745	504	484
أسوان	124.8	30.9	155.7	1	2.1	1555	597	0.71
دمياط	105.1	0.1	105.2	48.5	1.4	702	18	1505
شمال سيناء	-	180.2	180.2	2.61	2.5	3576	1845	84
مطروح	-	265.4	265.4	0.7	3.6	1874	872	140
البحر الأحمر	-	0.862	0.862	0.003	0.1	1807	284	101.1
الوادي الجديد	-	127.2	127.2	0.12	1.7	2096	470	79
جنوب سيناء	-	8.1	8.1	0.11	0.1	2447	910	26.07
جملة الدولة	6416.04	980.42	7296.75	-	100	45345	13555	664.5

جدول رقم (5) **توزيع الصناعات التحويلية والورش الحرفية المسجلة فى مصر** (عدد المنشآت والعمالة) **وحسابات الكم الصناعي على مستوى المحافظة** (2003) [77]

المحافظة	**الصناعات التحويلية المسجلة**		**الصناعات الحرفية** (الورش) **المسجلة**		**الكم الصناعي**				
	عدد المنشآت	العمالة (1)	عدد الورش	العمالة (2)	جملة عمال الصناعة (1) + (2)	جملة السكان بالألف نسمة	قوة العمل بالألف نسمة	نسبة عمال الصناعة للسكان %	نسبة عمال الصناعة لقوة العمل %
القاهرة	8668	332059	12950	19711	351770	7630	2292	4.6	15.3
الإسكندرية	2272	208305	19602	20887	229192	3756	1010	6.1	22.7
الجيزة	2508	171368	1397	2350	173718	5536	1415.3	3.1	12.3
القليوبية	1975	123687	6639	9746	133433	3804.2	1161.6	3.5	11.5
الدقهلية	1336	32285	20330	29176	61461	4839.3	1588.3	1.3	3.9
الغربية	1555	93472	8391	22974	116446	3859.4	1350	3.1	8.6
الشرقية	3199	155927	11794	23485	179412	5010	1574.4	3.6	11.4
البحيرة	512	45758	5770	7373	53131	4604.4	1615.3	1.2	3.3
أسيوط	546	10543	3312	4386	14929	3351	822.7	0.4	1.8
سوهاج	285	9789	3001	4123	13912	3731	838.2	0.4	1.6
المنيا	262	7978	4036	5248	13226	3961	1215.2	0.3	1.1
المنوفية	543	36806	4635	7537	44343	3171	1072.2	1.4	4.1
قنا	165	21804	4818	6164	27968	2876.8	693	1.0	4.0
كفر الشيخ	334	6805	6986	10478	17283	2541	793	0.7	2.2
بنى سويف	112	4831	1646	2551	7382	2208.1	672.6	0.3	1.1
الفيوم	136	6325	1305	7306	13631	2372	653.3	0.6	2.1
بور سعيد	267	17497	1370	2124	19621	529.7	173.1	3.7	11.3
السويس	90	24449	776	1861	26310	478.5	142	5.5	18.5
الإسماعيلية	150	13316	1370	2124	15440	844	270.1	1.8	5.7
أسوان	154	10649	2000	2565	13214	1099	325.9	1.2	4.1
دمياط	914	12138	5646	9057	21195	1056.3	310.1	2.0	6.8
شمال سيناء	52	651	470	903	1554	302	95.6	0.5	1.6
مطروح	11	471	372	372	843	262.2	86	0.3	1.0
البحر الأحمر	43	3026	426	653	3679	182.6	64.1	2.0	8.0
الوادي الجديد	7	631	559	812	1443	166.2	62.1	0.9	2.3
جنوب سيناء	4	3226	216	474	3700	63.8	25.5	5.8	14.5
جملة الدولة	26100	1353796	129817	204440	1558236	68235.5	20321.6	2.3	7.7

جدول رقم (6) **توزيع خدمات التغذية بمياه الشرب والصرف الصحي و استخدام الكهرباء فى مصر على مستوى المحافظة** (2003) [78]

المحافظة	قطاع مياه الشرب				الصرف الصحي		قطاع الكهرباء		
	الكمية المنتجة (ألف م^2/يوم)	الكمية المستهلكة (ألف م^2/يوم)	نصيب الفرد من إجمالي الكمية المنتجة (لتر . يوم/فرد)	نصيب الفرد من إجمالي الكمية المستهلكة (لتر . يوم/فرد)	إجمالي الطاقة (ألف م^2 /يوم)	نصيب الفرد (لتر.يوم /فرد)	استخدام الإنارة (مليون. ك.و.س سنوياً)	استخدام الصناعة (مليون. ك.و.س سنوياً)	نصيب الفرد من الكهرباء المستهلكة للإنارة (ك.و.س سنوياً لكل فرد)
القاهرة	5333	4791	628	699	2582	338	8501	5924	1114
الإسكندرية	1341	1529	407	623	1398	372	3094	5490	824
الجيزة	1862	1665	301	336	1162	210	4991	1868	902
القليوبية	499.2	404	106	131	534	140	2320	1023	610
الدقهلية	738	509	105	153	493	102	2956	452	611
الغربية	443	365	95	115	282	73	1879	516	487
الشرقية	553	366	73	110	174	35	2319	237	463
البحيرة	583	434.5	94	127	254	55	2897	231	629
أسيوط	384	321	96	115	60	18	1358	820	405
سوهاج	540	501	134	145	28	8	2775	177	744
المنيا	308	190	48	78	82	21	1270	286	321
المنوفية	384	191	60	121	149	47	1307	1064	412
قنا	442	353	123	154	40	14	2527	3744	878
كفر الشيخ	482.8	314	124	190	124	48.8	1300	100	512
بنى سويف	214.6	148.3	67	97	34.1	15	851	339	385
الفيوم	449	301	127	189	115	48	1008	137	425
بور سعيد	270	180	339.8	509.7	208	392.7	452	73	802.3
السويس	380	325	679	794	208	434	380	2379	794
الإسماعيلية	569	521	617	674	219	259	663	85	786
أسوان	233	125	114	212	74	67	723	2025	658
دمياط	325	205	194	308	195	185	873	142	826
شمال سيناء	156.5	71.3	236	518	73	241	152	188	503
مطروح	300	300	1144	1144	9	34	234	56	892
البحر الأحمر	62.9	61.4	336.3	344.5	18	98.6	180	29	986
الوادي الجديد	138	104	626	830	37.3	224	194	25	1167
جنوب سيناء	125	120	1881	1956	23.8	373	86	2	1348
جملة الدولة	17116	14395.5	25.1	21.1	8576.2	126	45290	27412	401.7

جدول رقم (7) **توزيع خدمات الاتصالات وقطاع البناء والتشييد فى مصر على مستوى المحافظات** (2003)[79]

المحافظة	**قطاع الاتصالات**			**قطاع البناء والتشييد** (الوحدات السكنية المنفذة فى عام 2003) (وحدة سكنية)						
	إجمالي عدد السنترالات	إجمالي عدد الخطوط (ألف خط)	الكثافة التليفونية (خط/ 100نسمة)	القطاع الخاص	القطاع الحكومي					إجمالي عدد الوحدات
					منخفض التكاليف	اقتصادي	متوسط	فوق المتوسط	جملة	
القاهرة	52	2618	34.3	5001	2136	1189	415	1530	5270	10271
الإسكندرية	44	1077.3	28.7	9500	376	-	155	6	537	10037
الجيزة	75	1376	24.8	-	-	1396	1525	201	3122	3122
القليوبية	42	590.4	15.5	931	202	-	-	-	202	1133
الدقهلية	137	680.3	14.1	23000	-	-	-	-	-	23000
الغربية	92	531.5	13.8	4837	381	-	-	-	381	5218
الشرقية	116	631.7	12.7	5475	40	200	533	-	773	6248
البحيرة	97	351.8	7.6	4396	713	-	-	-	713	5109
أسيوط	86	294.7	8.8	3500	288	-	-	-	288	3788
سوهاج	78	371.9	10	6500	-	18	-	-	18	6518
المنيا	75	250	6.3	1066	224	-	-	-	224	1290
المنوفية	90	391.4	12.3	4668	30	750	-	-	780	5448
قنا	54	218	7.6	8226	340	-	-	-	340	8566
كفر الشيخ	86	275.2	10.8	2107	204	-	-	-	204	2311
بنى سويف	39	165.9	7.5	5902	60	-	-	-	60	5962
الفيوم	59	193.9	8.2	1772	50	-	-	-	50	1822
بور سعيد	13	191.7	36.2	167	2456	-	-	-	2456	4423
السويس	15	108.6	22.7	2871	1580	-	-	-	1580	4451
الإسماعيلية	26	165.8	19.6	2980	60	114	-	-	174	3154
أسوان	52	162	14.8	3520	795	36	-	-	831	4351
دمياط	23	190	18	1091	140	-	-	-	140	1231
شمال سيناء	20	60.9	20.2	6046	800	-	-	-	800	6846
مطروح	27	69.1	26.3	3606	-	-	-	-	-	3606
البحر الأحمر	19	74.5	40.8	1487	-	192	-	-	192	1679
الوادي الجديد	23	41.3	24.8	1024	132	-	-	-	132	1159
جنوب سيناء	19	48.5	76	52	608	-	-	-	608	660
جملة الدولة	1459	11130.4	16.3	109725	11615	3895	2628	1737	19875	129600

جدول رقم (8) **توزيع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي والفقراء وبعض ملامح الحرمان البشرى بين السكان ودليل التنمية البشرية فى مصر على مستوى المحافظة** (2001)[80]

المحافظة	**متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي** (بالجنيه المصري) 2001/ 2000	**الفقراء** 2001		**دليل التنمية البشرية** 2001	**سكان يعانون من الحرمان** (بالألف نسمة) 2001			
		الإجمالي	المدقعون		بدون مياه شرب نقية	بدون صرف صحي	أشخاص متعطلون	أميون (15 +)
القاهرة	10167.7	638.9	161.1	0.752	6.6	6.6	263.0	1368.1
الإسكندرية	8066.6	404.7	86.0	0.741	7.2	3.6	92.0	680.8
الجيزة	6153.4	982.3	229.4	0.690	305.8	54.2	106.2	125.7
القليوبية	5391.8	433.3	103.8	0.690	196.6	45.5	117.3	904.9
الدقهلية	4373.6	804.4	138.9	0.677	452.4	30.3	178.0	1229.8
الغربية	5314.8	370.8	74.6	0.696	167.1	94.4	130.0	947.3
الشرقية	4181.9	754.3	121.6	0.677	873.5	69.1	177.3	1370.0
البحيرة	4672.9	452.7	63.4	0.649	872.5	120.8	164.3	1426.2
أسيوط	3008.8	1812.4	773.8	0.616	510.2	852.7	107.7	1052.7
سوهاج	3278.1	1585.3	599.8	0.609	391.4	855.4	104.2	1205.4
المنيا	3916.0	898.1	214.6	0.609	661.0	397.3	110.2	1294.6
المنوفية	4212.7	631.9	106.8	0.680	744.8	65.2	92.6	799.0
قنا	3930.3	1027.7	398.1	0.628	284.1	375.4	127.0	1044.7
كفر الشيخ	5037.8	161.7	21.1	0.654	58.6	113.0	97.0	803.4
بنى سويف	3331.1	1054.8	416.8	0.613	581.9	349.5	30.2	693.8
الفيوم	3612.8	781.1	240.8	0.599	456.1	414.9	61.5	781.6
بور سعيد	12098.8	13.2	1.0	0.785	17.3	-	35.9	85.0
السويس	9157.0	18.9	1.8	0.753	0.9	-	22.0	81.5
الإسماعيلية	5979.3	62.0	7.8	0.704	56.0	-	56.3	180.4
أسوان	4780.6	255.7	72.3	0.691	61.0	122.4	91.7	251.0
دمياط	6250.9	9.0	0.3	0.708	7.0	5.6	16.8	245.9
شمال سيناء	6259.1	-	-	0.694	20.5	25.1	14.7	69.2
مطروح	6369.1	-	-	0.661	29.1	51.4	13.4	73.6
البحر الأحمر	8011.6	-	-	0.741	28.3	0.7	10.8	32.1
الوادي الجديد	5676.2	-	-	0.718	3.5	2.4	6.7	29.3
جنوب سيناء	11557.8	-	-	0.747	7.4	6.4	3.4	13.0
الدولة	5537.6	13153.0	3833.6	0.6580	6847.5	4109.1	2230.2	17915.0

جدول رقم (9) **تطور عدد السكان وقيمة الناتج المحلى الإجمالي ونصيب الفرد منه وحسابات إجمالي الدين العام المحلى والدين الحكومي والدين العام الخارجي خلال المدة من 1980 - 1981 إلى 2004 - 2005**[81]

البيان		وحدة القياس (مليار جنيه مصرى)								
		الناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق (بالأسعار الجارية)	عدد السكان (بالألف نسمة)	نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي (بالجنيه)	إجمالي الدين العام المحلى	نسبة الدين العام المحلى إلى الناتج المحلى الإجمالي	الدين المحلى الحكومي	نسبة الدين الحكومي المحلى إلى إجمالي الدين العام المحلى	إجمالي الدين العام الخارجي	نسبة الدين العام المحلى + الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلى الإجمالي
سلسلة زمنية (السنة المالية فى نهاية شهر يونيه)	1981-1980	16.4	41706	393.2	-	-	-	-	-	-
	1991-1990	112.5	52985	2123.2	97	% 86.2	71.4	% 73.6	32.3	% 114.9
	1992-1991	139.1	54082	2572.0	106	% 76.2	81.3	% 76.7	32.6	% 99.6
	1993-1992	157.3	55201	2849.6	114	% 72.5	87.3	% 76.6	30.3	% 91.7
	1994-1993	175	56344	3105.9	126	% 72.0	95.9	% 76.1	30.9	% 89.7
	1995-1994	204	57510	3547.2	137	% 67.2	105	% 76.6	33.0	% 83.3
	1996-1995	229.4	58755	3904.3	151	% 65.8	114.1	% 75.7	31.0	% 79.3
	1997-1996	256.9	60080	4276.0	172	% 67.0	125.5	% 73.0	28.8	%78.2
	1998-1997	287.4	61341	4685.3	189	% 65.8	136.7	% 72.3	28.1	% 75.5
	1999-1998	307.6	62639	4910.7	217	% 70.5	147.2	% 67.8	28.2	% 79.7
	2000-1999	340.1	63975	5316.1	246	% 72.3	164.4	% 66.8	27.8	% 80.5
	2001-2000	358.7	65298	5493.3	291	% 81.1	194.8	% 66.9	26.6	% 88.5
	2002-2001	378.9	66628	5686.8	330	% 87.1	221.2	% 67.0	28.7	% 94.7
	2003-2002	417.5	67965	6142.9	371	% 88.9	252.2	% 68.0	29.4	% 95.9
	2004-2003	485.3	69330	6999.9	435	% 89.6	292.7	% 67.3	29.9	% 95.8
	2005-2004	536.6	68235.5	7863.9	511	% 95.2	349.2	% 68.3	28.9	% 100.6

المراجع والهوامش:

(*) اعتمد الباحث على بعض نتائج هذا البحث وخاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين السكان والعمران وذلك في محاضرة ألقاها بعنوان **المشكلة السكانية والتنمية البشرية في مصر**، خلال الموسم الثقافي العاشر لجماعة الرواد بالقاهرة، الأحد 14 يناير 2007.

(1) جورج ويلهايم. **تحديات العمران الحضري فى مرحلة الانتقال**. ترجمة محمد جلال عباس. فى:المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ع 147، مارس 1996. جدول رقم 1، ص 10.

(2) نفس المرجع السابق. ص ص 9 - 17.

(3) انظر: وزارة الإسكان والتعمير. **تقرير عن المستوطنات البشرية فى جمهورية مصر العربية**. القاهرة، الهيئة العامة لبحوث الإسكان والبناء والتخطيط العمراني، يونيه 1975.

(4) تمخض ذلك الانفتاح الاقتصادي عن ارتفاع أسعار الأراضي المطلوبة لعملية النمو الحضري المتزايد على حساب الأراضي الزراعية الخصبة، وكذلك ارتفاع أسعار مستلزمات البناء ومعها ارتفاع أجور العمالة فى قطاع التشييد والبناء نتيجة تزايد الهجرة إلى البلاد العربية، مما انعكس بالسلب على سكان الحضر فارتفعت إيجارات المساكن بصورة تفوق دخول غالبية فئات المجتمع، فى مقابل ظهور ذلك الإسكان فوق الفاخر لتلبية احتياجات صفوة تلك المرحلة بما لديهم من إمكانات مالية ضخمة، وما صاحب ذلك من زيادة مطردة فى معدلات التضخم أدت إلى انخفاض العائد المتوقع على الاستثمار فى الإسكان ولاسيما الإسكان الاقتصادي والشعبي.

(5) حمدي هاشم. **جغرافية البيئة ومشكلات التلوث الصناعي فى المناطق الحضرية**. الكتاب الثاني. القاهرة، إيتراك، 2007. ص ص 53 - 57.

(6) قرار رئيس الجمهورية رقم 2102 لسنة 1965 بتشكيل لجنة عليا لتخطيط القاهرة الكبرى والإشراف على تنفيذ مشروعاتها .

(7) قرار رئيس الجمهورية رقم 3812 لسنة 1966 بإنشاء اللجنة العليا للتخطيط الاقليمى والعمراني لمنطقة الإسكندرية.

(8) قرار رئيس الجمهورية رقم 3813 لسنة 1966 بتشكيل لجنة دائمة لتعمير شاطئ خليج السويس.

(9) قرار رئيس الجمهورية رقم 1093 لسنة 1973 بإنشاء الهيئة العامة للتخطيط العمراني وتعديلاته بقرار رقم 655 لسنة 1980 وكذلك قرار رقم 160 لسنة 1983 .

(10) **قانون رقم 3 لسنة 1982 بإصدار قانون التخطيط العمراني ولائحته التنفيذية الصادر بقرار وزير التعمير والدولة للإسكان واستصلاح رقم 600 لسنة 1982**. ط 11. القاهرة، المطابع الأميرية 2002.

(11) اتصال شخصي. **دلال محمد أمين سعودي**. مدير عام إدارة الميكروفيلم بصندوق البحوث والدراسات بوزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية. 6 يوليه 2006. (وهى التي قامت نيابة عن الوزارة باستلام نسخ التقارير النهائية للدراسة المسلمة من الاستشاري للوزارة حسب محضر التسليم في 1982/12/2) وقد أفادت وجود عدد 2 (نسختان للتداول) ميكروفيلم لمحتوى الدراسة، عبارة عن 13 جزءاً تمثل التقارير النهائية باللغتين الإنجليزية والعربية، بينما حفظت النسخة الأصلية من الميكروفيلم (حسب النظام) ولا توجد الأصول الورقية. وأكدت أنه لا توجد مكتبة وأن جميع نسخ الدراسة (وعددها 1720 نسخة من كافة التقارير باللغتين العربية والإنجليزية) أرسلت إلى مخازن الوزارة بمدينة 15 مايو، أي أصبحت في حكم التي أعدمت.

(12) انظر: مجلس الشورى. **الفقد فى الاقتصاد المصري وأثره عل معدلات التنمية الاقتصادية فى مصر عام 2000**. القاهرة، المجلس، تقرير اللجنة الخاصة رقم 11.

(13) المصدر: الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية.

(14) مركز المعلومات واتخاذ القرار بمجلس الوزراء. **تقرير معلوماتي عن تطور الزراعة المصرية 1990 - 2004**. أكتوبر 2005. ص ص 14 - 15.

(15) حمدي هاشم. المرجع السابق. ص ص 150 – 155.

(16) انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد التخطيط القومي. **تقرير مصر التنمية البشرية**. 2003.

(17) بيانات وزارة التخطيط، من بوابة معلومات مصر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، على الموقع التالى:
www.idsc.gov.eg/Indicators/IndicatorsResult_Details.asp?IndicatorID=...

(18) الدين العام بالمفهوم الضيق = مديونية القطاع الحكومي والهيئات الاقتصادية.

(19) الدين العام بالمفهوم الواسع = مديونية القطاع الحكومي والهيئات الاقتصادية – صافى مديونية بنك الاستثمار القومي (موارد البنك – قروضه إلى الحكومة والهيئات الاقتصادية).

(20) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء. **الدين العام المحلى ومؤشر الاقتدار المالي العام**. مايو 2005. ص ص 29 - 34.

(21) المعلومات على الموقع التالى:
www.fao.org/AG/aGL/swlwpnr/reports/y_nf/egypte/a_egypte/e_Icover.htm

(22) بيانات وزارة الزراعة، من بوابة معلومات مصر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، على الموقع التالى:
www.idsc.gov.eg/Indicators/IndicatorsResult_Details.asp?IndicatorID=...

(23) عايده بشارة. **الجغرافية والتنمية: علاقة الجغرافيا بالتنمية بصفة عامة وبالتنمية الإقليمية بصفة خاصة**. فى: يوسف أبو الحجاج وآخرون (تحرير) .جغرافية مصر. القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 1994. ص486.

(24) انظر: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ـ الهيئة العامة للتخطيط العمراني. **خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية عام 2017**. التقرير العام. القاهرة، الهيئة، يونيه 1998.

(25) يهدف ذلك المشروع القومي الكبير للإسكان إلى تحقيق ما يلي: 1- إقامة مجتمع جديد يتكون من 7200 وحدة سكنية تقريباً مصممة بشكل يلقى قبولاً اجتماعياً ورواجاً للمساكن الصغيرة لتباع بحد أدنى من الدعم المقدم من الممنوح له. 2- رفع مستوى ما لا يزيد عن ستة مجتمعات قائمة ورفع مستواها الحضاري وتحسين المساكن القائمة والحفاظ عليها. 3- إقامة مركز تدريب فني يبنى لدعم موارد الحرفيين الحالية العاملة فى تجارة البناء. 4 - توفير المساعدة الفنية والتدريب فى مجالات إدارة الإسكان وسياسة الإسكان والأراضي وتمويل الإسكان. انظر: نص الاتفاقية المنشورة بالجريدة الرسمية العدد 33 في 16 أغسطس سنة 1979. ص 482.

(26) التوزيع النسبي لخبراء فريق NUPS حسب التخصصات المختلفة كما يلي: 18.2% اقتصاد كلى، 13.6% إسكان وتخطيط حضري، 10.6% اقتصاد (إقليمي/ زراعي/ صناعي/ نقل/ مشروعات صغيرة)، 10.6% تخطيط معماري ومرافق عامة، 3% إدارة (عامة/ تنمية/ حكم محلى)، 3% مالية عامة، 3% نظم معلومات وتكنولوجيا حديثة، 3% موارد مائية ودراسات هيدرولوجيا، 1.5% دراسات سكانية وقانون حضري، أضف إلى ذلك 33.5% لفريق الخدمات المعاونة (إدارة/ سكرتارية/ ترجمة/ مكتبة/ رسوم فنية وبيانية).

(27) المسئول العام عن NUPS من الجانب المصري: المهندس أشرف حسن علوبه.

(28) يأتي نصيب فريق NUPS من المشاركة كالتالي: 54.5% جماعة المهندسين الاستشاريين، 39.4% بادكو إنك (بما في ذلك الفريق المؤقت والاستشاريون من الخارج)، 6.1% شريف الحكيم ومشاركوه. بينما يأتي نصيب المشاركة الدائمة لفريق الدراسة على النحو التالي: 75% جماعة المهندسين الاستشاريين، 16.7% بادكو إنك، 8.3% شريف الحكيم ومشاركوه.

(29) ظلت اللجنة الاستشارية للتعمير منذ أنشئت بالقرار الوزاري رقم 103 لسنة 1974 تقوم بدورها المنوط بها حتى عام 1993 وذلك مع انتهاء وزارة حسب الله الكفراوى، حيث تقلص دور تلك اللجنة بصورة كبيرة مع وزارة محمد إبراهيم سليمان.

(30) كان المسمى وقت إجراء NUPS: وزارة التعمير والدولة للإسكان واستصلاح الأراضي (حسب القرار الجمهوري رقم 208 لسنة 1980 بتشكيل الوزارة وإعادة تنظيم المناصب العليا في الدولة). هذا وقد تم تشكيل اللجنة القيادية لمتابعة وتوجيه دراسة السياسة القومية للتنمية الحضرية بالقرار الوزاري رقم 251 بتاريخ 1980/9/2. وتتكون تلك اللجنة من المهندسين أحمد حميدو

مصطفى ومحسن إدريس، ومن الدكاترة عبد الحليم الرمالى ومحمد طاهر الصادق ومحمود يسرى حسن وعبد الباقي إبراهيم وعبد المنعم البنا.

(31) المنحة رقم 0042 – 263 من وكالة التنمية الدولية الأمريكية USAD.

(32) حسب عقد الخبرة الاستشارية المبرم بين كل من وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة من ناحية وشركة (بادكو) وجماعة المهندسين الاستشاريين وشريف الحكيم ومشاركوه من ناحية أخرى والموقع بتاريخ 1978/8/26. وتم الحساب بالعملة المصرية بناء على متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي خلال سنة 1978 الذي بلغ حوالي 0.745 جنيه مصرى (سعر الصرف فى السوق غير الرسمية المنشور بالأهرام الاقتصادي، ع 1154، 1991/1/25، بعنوان القرارات المنظمة لسوق الصرف)

(33) المدة الزمنية المتصلة للمشروع بلغت 31 شهراً من 1980/4/1 إلى 1982/10/31، أضف إلى ذلك مدة زمنية منفصلة لبعض الأعمال التي طلبتها وزارة الإسكان، منها رد الاستشاري على ملاحظات لجنة المراجعة المعتمدة (صدر القراران الوزاريان رقما 1983/370، 1983/394 بتشكيل لجنة وزارية لمراجعة الدراسة نظراً لما أثير من تساؤلات حول بعض توصيات الدراسة فى عملية التنمية الحضرية)، وغير ذلك، استمرت إلى ما بعد شهر أغسطس 1984.

(34) يعد إرساء أسس هذا المنهج التحليلي الخاص ب NUPS، من الإنجازات الهامة التي أسفرت عنها الدراسة، علاوة على استمرار صلاحيته لهذا الغرض أياً كانت التغيرات التي تطرأ على الأهداف أو البيانات السكانية والاقتصادية للدولة. وقد قام كل من البنك الدولي ووكالة التنمية الدولية الأمريكية بتطبيقه في عدد من الدول النامية من بينها بيرو وإندونيسيا. انظر: التقرير النهائي. ج 3. **الملاحق الخاصة بلجنة المراجعة**. ص ص 4 - 5.

(35) من الصعوبة بمكان قياس كافة خصائص أداء الاستراتيجية المفضلة باستخدام مقياس واحد للأداء، فقد استخدم عدد من المؤشرات الهامة التي تشتمل على المقاييس الاقتصادية والعمرانية بالإضافة إلى مقاييس كفاءة الخدمات الحضرية والإقليمية وخدمات الإسكان. كذلك فمن بين خصائص الأداء تلك الخاصية الهامة المتمثلة في توفير الأراضي الزراعية بالدلتا والحفاظ عليها والتي يتسنى تحقيقها في ظل المجموعة المتكاملة من الأنشطة المكونة لاستراتيجية إدارة النمو بالدلتا. وتشير المستويات التقديرية لأداء الاستراتيجية المفضلة، إذا ما نظر إليها مجتمعة، إلى إمكان تحقيق درجة عالية من إنجاز الأهداف الإنمائية الحكومية. كما يتضح ذلك تفصيلاً بالتقرير النهائي للدراسة.

(36) عبد الباسط محمد حسن. **أصول البحث الاجتماعي**. ط11. القاهرة، مكتبة وهبة، 1990. ص ص 187 – 188.

(37) تقارير NUPS: 1- **نظام المعلومات**، دليل وإرشادات عامة لإدماجه داخل نظام معلومات أشمل. 2- **التقرير النهائي - الجزء الأول**. 3- **التقرير النهائي - الجزء الثاني** (الملاحق). 4- **دليل الإدارة الحضرية**. 5- **موجز الدراسة**.6- **مخطط توضيحي للتنمية الحضرية في مدن طنطا وقنا - نجع حمادى**. 7- **التقرير النهائي - الجزء الثالث** (الملاحق الخاصة بلجنة المراجعة).

(38) توقعت NUPS أن يصل سكان الحضر في عام 2000 إلى 37 مليون نسمة مقابل 16 مليوناً في عام 1976. ولكن لم يزد جملة سكان الحضر بمصر عن 25 مليون نسمة حسب التعداد الرسمي للسكان فى عام 1996. ومن ناحية أخرى فإن نسبة سكان الحضر فى مصر لم تزد تقريباً فى تعداد 1986 إلا بنحو 0.1 % وهذا الرقم لا يعد زيادة وهى ظاهرة لافتة للنظر (انظر: **ندوة التوسع الحضري دوافعه ومشاكله وسياسات التنمية الحضرية**. كلمة الدكتور محمد صبحي عبد الحكيم فى افتتاح الندوة. معهد التخطيط القومي، القاهرة، 26 - 28 ديسمبر 1988. ص 13 - 14).

(39) "وتنبثق معالم الاستراتيجية الموصى بها من دراسة متعمقة لكافة الخطط الإقليمية والقطاعية الرئيسية، بالإضافة إلى دراسة العديد من التقارير المتصلة بالتنمية الحضرية في مصر. كما قام فريق الدراسة بأجراء عدد كبير من المقابلات مع المسئولين الحكوميين والعاملين بالقطاع الخاص، بالإضافة إلى الزيارات الميدانية واسعة النطاق والتي شملت ما يقرب من 40 مركزاً من مراكز التوطن الحضري. وقد صدر عن فريق NUPS أكثر من 25 ورقة عمل خلال فترة الدراسة، عدا أربعة تقارير أولية رئيسية تضمنت عمليات تطوير واختبار لأربعة من الاستراتيجيات البديلة، حتى تم اختيار الاستراتيجية الموصى بها".

انظر: أشرف حسن علوبه. **موجز عن دراسة السياسة القومية للتنمية الحضرية**. ندوة التحولات الحضرية في إطار التخطيط العمراني والإقليمي للقاهرة الكبرى. جمعية التخطيط بجمعية المهندسين المصرية،15 – 16 يونيه 1991. المقدمة، ص 3.

(40) يصعب تحقيق التنمية السريعة للمدن الجديدة القائمة بذاتها ، حيث تتطلب خلقاً تدريجياً للأنشطة الاقتصادية وفرص العمل الجديدة. وتبلغ الطاقة الاستيعابية القصوى المستهدفة لتخطيط تلك المدن الجديدة (العاشر من رمضان والسادات والعامرية الجديدة و6 أكتوبر و15 مايو) نحو 2 مليون نسمة في عام 2000 (أي أن هناك حجماً سكانياً قوامه 19 مليون نسمة من سكان الحضر الجدد يتعين توطينه وتوفير الخدمات وفرص العمل له في التجمعات الحضرية القائمة بالفعل). وواقع الأمر أنه لا يتيسر خلق مراكز حضرية تتسع لأكثر من 000 100 نسمة في البداية إلا إذا كانت قريبة من إحدى المدن الكبرى، فموقعها القريب من أماكن العمل والمواد الخام يعتبر ضرورياً وحيوياً لنجاحها. وبالنظر إلى المدن الجديدة الكبيرة المستقلة مثل العاشر من رمضان والسادات والعامرية الجديدة يتبين عدم توافر تلك الشروط، حيث تقع بعيدة نسبياً عن الكتل العمرانية القائمة. ناهيك عن أن مشروع المدن الجديدة المستقلة سيثقل كاهل الأجهزة المختلفة في مجالات التشييد والإدارة والتأثير في كفاءتها في أداء الأدوار المطلوبة منها على النحو المخطط له حالياً، كما يؤثر استقطاب هذه المدن للاستثمارات في مجال التشييد على نصيب المناطق الأخرى من هذه الاستثمارات. ومن البيانات المدعمة للحقائق السابقة أن التكاليف التقديرية لاستكمال مدن السادات والعاشر من رمضان و15 مايو و6 أكتوبر تبلغ حوالي 16% من مجموع استثمارات خدمات قطاع البنية الأساسية المقررة لإقليم القاهرة خلال الإطار الزمني للدراسة، وذلك على أساس تقديرات السياسة المفضلة (والتي تأخذ في الاعتبار القيود الواردة على الموارد خلال المدة من 1984 - 2000) علماً بأن هذا الاستثمار الضخم سيخدم 4.9% فقط من مجموع السكان المقدر للإقليم في عام 2000 (باعتبار تحقق الأهداف السكانية للمدن الجديدة كاملة). كما أن سياسة المدن الجديدة المستقلة تعتبر ذات استراتيجية كبيرة المخاطر لما تواجهه من صعاب تقلل من فرص تحقيقها للأهداف التي وضعت من أجلها، فحجم وتكلفة هذه السياسة مجتمعين بالإضافة إلى غياب استراتيجية متكاملة للتنمية الاقتصادية والصناعية بها، تجعل المدن القائمة بذاتها مخاطرة كبيرة - أما المدن التابعة ففرصتها في النجاح أكبر (وان كانت أكثر تكلفة من مشروعات امتداد الأحياء كمدينة نصر مثلاً). انظر: **موجز الدراسة**. ص ص 4 - 11.

(41) منطقة الدلتا التي أهملت إلى حد كبير في الخطط والسياسات الحضرية العامة، حيث قد أدى ذلك النمو الكبير في حجم القاهرة وما ترتب عليه من مشكلات في مجالات الخدمات والإدارة إلى تحويل الانتباه عن ملاحقة النمو غير المخطط في مدن الدلتا وفى الشرايين الرئيسية بها (القاهرة / بنها وطنطا / دمنهور وكفر الدوار / الإسكندرية). ومن المؤكد أن كافة قضايا التنمية الحضرية والريفية وقضايا التصنيع والتنمية الزراعية، بالإضافة إلى القضايا المرتبطة بتحقيق الاستخدام الأمثل للأراضي الحضرية والزراعية، تعد قائمة بصورة أو بأخرى في منطقة الدلتا. انظر: **موجز الدراسة**. ص 18.

(42) بما في ذلك تعزيز إمكانيات القطاع الزراعي بهدف توفير احتياجات الصناعة وزيادة الطلب على المنتجات الصناعية المحلية التي تخدم احتياجات الزراعة.

(43) مثل إعداد مواقع مناسبة للصناعات، على أن تتوفر لها المرافق وفرص تدريب العمالة بالإضافة إلى توفير التسهيلات الائتمانية في عدد أكبر من الأماكن الحضرية وإتاحتها للمشروعات الصغيرة.

(44) و في هذا الصدد توصى NUPS بأن تبلغ الكثافة السكانية الكلية للمستوطنة حوالي 300 نسمة / هكتار وأن تكون نسبة استخدام الأرض للأغراض العامة (عدا صناعات القطاع العام) حوالي 30% من إجمالي مساحة التجمع الحضري.

(45) ومن ناحية أخرى يتوقع أن يوفر مشروع منخفض القطارة 640 ميجاوات إضافية فقط في عام 2000 (بافتراض ثبات جدوى المشروع اقتصادياً والبدء في الإنشاء خلال زمن الخطة) وهى تكاد تساوى الطلب المتوقع لعام واحد على الطاقة المولدة الإضافية وحتى إذا نفذ هذا المشروع فإنه من الضروري قيام مشروعات استثمارية كبيرة لإقامة منشآت أخرى لتوليد الطاقة. انظر: **التقرير النهائي للدراسة**. الجزء الأول. ص ص 6 - 28 ، 6 - 29.

(46) أضف إلى ذلك أنه "حتى في ظل أقل بدائل التكلفة الواردة بالتقرير النهائي للدراسة، يوجد من الأسباب ما يملى توجيه عناية خاصة نحو آثار قصور الاستثمارات الإجمالية وكذا للنسبة من الاستثمارات التي يمكن تمويلها بالمدخرات المحلية وللحجم المطلوب من المدخرات الأجنبية، بالإضافة إلى حجم الطلب غير المتوقع على الموارد الاستثمارية أو عدم كفاية الرقابة على الأنفاق الاستثماري. ومن الواضح أن هذا الأمر يلقى على عاتق الحكومة مسئولية كبرى تتمثل في ضرورة بذل الجهود الضخمة لإيجاد وسيلة لجمع كافة البيانات المتعلقة بالخطط والتكاليف الاستثمارية الخاصة بالبرامج الحالية، وذلك حتى تتسنى المتابعة الدقيقة للتجربة الإنمائية في مجموعها. بل إن الأمر يستوجب بذل هذه الجهود بغض النظر عن انتهاج الاستراتيجية المفضلة في مجال التنمية الحضرية، وذلك لتجنب حدوث تعارض كبير بين كل من الاستثمارات المكانية والقطاعية ولضمان اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة عند حدوث قصور ما أو تغير الظروف على نحو يستلزم إجراء تعديلات يعتد بها في ترتيب الأولويات". انظر: **موجز الدراسة**. ص 43.

(47) نقلاً عن NUPS: دليل الإدارة الحضرية. ص 16، شكل 2 - 1.

(48) نقلاً عن NUPS: دليل الإدارة الحضرية. ص 19، شكل 2 - 2.

(49) نقلاً عن NUPS: التقرير النهائي. ج 1. شكل 3 - 1.

(50) قرار رئيس الجمهورية رقم 631 لسنة 1982 بإنشاء جهاز لشئون البيئة برئاسة مجلس الوزراء. الجريدة الرسمية. ع 2، فى 13 يناير سنة 1983. ص ص 45 - 46.

(51) الإنترنت فى المكتبات، منتديات اليسير للمكتبات وتقنية المعلومات، على الموقع التالى:

www.alyaseer.net/vb/showthread.php?t=4689.

(52) خصوصاً أحكام القانون رقم 59 لسنة 1973 المعدل بالقانون رقم 59 لسنة 1978 وكذلك تعديلات القانون الزراعي الأساسي رقم 53 لسنة 1966.

(53) وكذلك إجراء تغييرات بالحدود لتقوية الرقابة، أي الانتباه إلى ضرورة إدخال بعض الأراضي ضمن حدود المدينة والرقابة على تنميتها، وذلك فى ظل تقوية إجراءات تطبيق الأحكام الخاصة بمنع البناء فوق الأراضي الزراعية.

(54) نقلاً عن NUPS: دليل الإدارة الحضرية. ص 44، شكل 2 - 5.

(55) نقلاً عن NUPS: دليل الإدارة الحضرية. ص 45، شكل 2 - 6.

(56) طبقاً للمواد 110 - 112 من قانون الحكم المحلى رقم 43 لسنة 1979، وأيضاً طبقاً للقانون رقم 28 لسنة 1949.

(57) نقلاً عن NUPS: دليل الإدارة الحضرية. ص 55، شكل 2 - 10.

(58) اتصال شخصي. **دلال محمد أمين سعودي**. مدير عام إدارة الميكروفيلم بصندوق البحوث والدراسات بوزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية. 6 يوليه 2006. وقد أفادت وجود عدد 2 (نسختان للتداول) ميكروفيلم لمحتوى الدراسة، عبارة عن 13 جزءاً تمثل التقارير النهائية باللغتين الإنجليزية والعربية، بينما حفظت النسخة الأصلية من الميكروفيلم (حسب النظام) ولا توجد الأصول الورقية. وأكدت أنه لا توجد مكتبة وأن جميع نسخ الدراسة (وعددها 1720 نسخة من كافة التقارير باللغتين العربية والإنجليزية) أرسلت إلى مخازن الوزارة بمدينة 15 مايو، أي أصبحت في حكم التي أعدمت.

(59) لمزيد من التفصيل انظر: التقرير الختامي لورشة العمل عن: **المجتمع السياسي وقضايا التحول الاقتصادي فى مصر**، التي نظمها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بالتعاون مع مركز المشروعات الدولية الخاصة، يوم السبت 10 يونيه 2006. وانظر كذلك: المجالس القومية المتخصصة. **الاستراتيجية القومية للطاقة فى مصر حتى عام 2022/21**.

(60) انظر تقرير الهيئة النووية الدولية (WNA) على الموقع التالى: ww.wna/arabicdoc.

(61) لمزيد من التفصيل انظر: محمد محمود إبراهيم الديب. **توطين محطة الضبعة النووية: حالة مشروع الضبعة ـ مصر ـ دراسة تطبيقية**. المجلة الجغرافية العربية، ع 25، 1993.

(62) صدر القرار الجمهوري رقم 306 لسنة 1981 بإنشاء محطة نووية لتوليد الكهرباء وتحلية مياه البحر بمدينة الضبعة بمحافظة مرسى مطروح.

(63) حسب تقديرات NUPS، يتوقع أن يتراوح الحجم السكاني لتلك المناطق النائية بين 000 270 و 000 300 1 نسمة ونحو 000 400 نسمة لسكان الحضر في عام 2000.

(64) حسب تقديرات NUPS، يتطلب استيعاب نسبة تتراوح بين 0.75 % و 1 % من الزيادة السكانية في الحضر بين عامي 1985 و 2000 في المناطق النائية أكثر من أربعة أضعاف الرقم المقدر حالياً للاستثمار بمجالات الإسكان والبنية الأساسية داخل الحضر في هذه المناطق، بالإضافة إلى تكاليف الشبكات الإقليمية الأخرى مثل شبكات المياه والطاقة والنقل والاتصالات.

(65) هذا ويقترح فريق NUPS مراجعة دراسات التخطيط الإقليمي لكل من سيناء والساحل الشمالي الغربي والبحر الأحمر والصحراء الغربية في ضوء كل من متطلبات الاستثمار الكلية بالمخططات العامة للمناطق الحضرية والموارد الإجمالية المتاحة لتمويل سياسة التنمية الحضرية.

(66) انظر: محمد على علوبه باشا. **مبادئ فى السياسة المصرية**. ط 2. القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990. ذلك الكتاب الشاهد على عصره الذي صدرت طبعته الأولى فى يونيه 1942، أي قبل 64 سنة من الآن، وكأن ما سرده المؤلف من حقائق حول واقع مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي ومشكلاته تحاكى ما يحدث فى مصر اليوم.

(67) أحمد على إسماعيل. **التنمية العمرانية وإعادة توزيع السكان فى مصر**. فى: ندوة نحو خريطة جغرافية للمعمور المصري. الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة من 15 - 17 أبريل 1998. ص 82.

(68) محمد سامي المفتى. **مقدمة فى ثقافة الصحراء، الصحراء الغربية والملامح العامة للسهل الساحلي الشمالي**. فى: مؤتمر التنمية والحماية للسواحل الشمالية المصرية، الهيئة العامة التخطيط العمراني بالاشتراك مع الجمعية المصرية للتخطيط العمراني، القاهرة من 6 - 7 ديسمبر 2006. ص 5.

(69) تم الاعتماد على المعلومات لمشروع تعمير الصحراء الغربية فى مصر من المصدرين التاليين:

مجلة الأهرام العربي. العدد 444 بتاريخ 24 سبتمبر 2005. ص ص12 - 156.

أرشيف قناة الجزيرة الفضائية، على الموقع التالى:

www.aljazeera.net/channel/archive/archive?ArchiveId=301757

(70) المتحدث باسم المشروع: الدكتور فاروق الباز مدير مركز أبحاث الفضاء بجامعة بوسطن الأمريكية.

(71) نهى الشرنوبى. **فى ندوة لمركز شركاء التنمية: 84 مليار دولار أمريكي التكلفة المتوقعة للبرنامج النووي المصري**. جريد الأهرام. 29 ديسمبر 2005. ص 7.

(72) ذكر الدكتور فاروق الباز أن الشيخ محمد بن راشد استطاع جمع 40 مليار دولار أمريكي فور الإعلان عن إقامة مدينة عمرانية فى دبي اسمها مدينة العرب، وطرح سؤلاً هل من الصعب على المجتمع المصري أن يدبر 20 أو 24 مليار دولار لمشروع بهذه الضخامة ينقله نقلة حضارية كبرى. وأكد أن حالة مدينة العرب فى دبي قد حفزته مجدداً لطرح المشروع بجانب الأسباب العامة الأخرى التي تدعو إلى ضرورة القيام به.

(73) هشام زكى محمود. **مكافحة الفقر على الطريقة الماليزية**. جريدة الأهرام، 25 ديسمبر 2006، ص 6. رسالة كوالالمبور.

(74) بيانات مجمعة من المصدر التالى: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء. **وصف المحافظات فى مصر بالمعلومات**. القاهرة، 2005. الجدول والحسابات من عمل الباحث.

(75) بيانات مجمعة من المصدر التالى: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء. **وصف المحافظات فى مصر بالمعلومات**. القاهرة، 2005. الجدول والحسابات من عمل الباحث.

(76) بيانات مجمعة من المصدر التالى: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء. **وصف المحافظات فى مصر بالمعلومات**. القاهرة، 2005. الجدول والحسابات من عمل الباحث.

(77) بيانات مجمعة من المصدر التالى: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء. **وصف المحافظات فى مصر بالمعلومات**. القاهرة، 2005. الجدول والحسابات من عمل الباحث.

(78) بيانات مجمعة من المصدر التالى: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء. **وصف المحافظات فى مصر بالمعلومات**. القاهرة، 2005. الجدول والحسابات من عمل الباحث.

(79) بيانات مجمعة من المصدر التالى: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء. **وصف المحافظات فى مصر بالمعلومات**. القاهرة، 2005. الجدول والحسابات من عمل الباحث.

(80) بيانات مجمعة من المصدر التالى: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد التخطيط القومي. **مصر تقرير التنمية البشرية 2003**. القاهرة. معهد التخطيط القومي.

(81) بيانات مجمعة من المصادر التالية: 1. **وزارة التخطيط**. 2. **البنك المركزي المصري**. 3. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. **الكتاب الإحصائي السنوي** 2004. القاهرة، يونيه 2005. الجدول والحسابات من عمل الباحث.